الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

ملحق «المؤشرات التراثية والسياحية»: أرقام واعدة وتطورات نوعية

داخل العدد

«التجارة»: الاتفاقية تُعزِّز التبادل التجاري وتجذب الاستثمارات النوعية

لا مساس بنسب التعمين وتدابير لمكافحة الإغراق وفريق وطني للتدخل السريع في «اتفاقية الشراكة العُمانية الهندية»

مسقط- الرؤية

أكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، تُجسِّد متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الصديقين، وتُرسِّخ الشراكة التاريخية الممتدة بينهما، مؤكدة أن الاتفاقية تمثّل محطة جديدة في مسار تعزيز التبادل التجاري، وتسهيل نفاذ السلع والخدمات، وجذب الاستثمارات النوعية، إلى جانب توسيع آفاق التعاون في القطاعات ذات الأولوية لدى الجانبين.

وأشارت الوزارة- في بيان صحفي- إلى أن توقيع الاتفاقية يأتي في إطار التقدّم المستمر الذي تشهده العلاقات الثنائية، والمتابعة المباشرة لتنفيذ مخرجات الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية الهند، والتي أسهمت في إرساء أُسس راسخة لتوسيع التعاون الاقتصادي وفتح آفاق جديدة للشراكات التجارية والاستثمارية.

03

- 77.8% نسبة نفاذ الصادرات العُمانية إلى الأسواق الهندية
- تحرير خاص للسلع العُمانية ذات الأهمية الاستراتيجية للصناعات الوطنية

السيد ذي يزن يفتتح البطولة العربية لرماية أسلحة الرصاص وضغط الهواء

الرؤية- ريم الحامدية

افتتح أمس صاحب السُّمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وزير الثقافة والرياضة والشباب البطولة العربية لرماية أسلحة الرصاص وضغط الهواء التي تستضيفها سلطنة عُمان بتنظيم من الاتحاد العُماني للرماية، وذلك بحضور اللواء الركن مطر بن سالم البلوشي النائب الأول لرئيس الاتحاد العُماني للرماية. وبدأ حفل الافتتاح- الذي أُقيم بنادي الشفق لقوات السلطان المسلحة- بأداء التحية لصاحب السُّمو السيد وزير الثقافة والرياضة والشباب. عقب ذلك انطلقت فقرات الافتتاح التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة؛ حيث استعرض عرض مرئي عن تاريخ رياضة الرماية العريق.

02

اقرأ في الأحد الممتاز

- فائزون لـ«الرُّؤيَة»: الجائزة الوطنية للبحث العلمي تترجم اهتمام الدولة بالابتكار ◀◀ 04
- خبراء: نظام السداد الجزئي للشيكات يعزز الاستقرار المالي ويحسّن السيولة ◀◀ 06
- 15 مليون ريال عوائد اقتصادية من قطاع سياحة الحوافز والمؤتمرات ◀◀ 08
- 26 مليون ريال استثمارات وطنية في «سِماك» بـ100 مليون علبة سنويًا ◀◀ 08

حاتم الطائي يكتب:

عُمان، غزة والعالم

نقف جميعًا على أعتاب عام ميلادي جديد، عامٌ تتزايد معه البُشريات والتَّطلعات بالخير والنجاح والفرح والسَّعادة والسلام والاستقرار، ليس فقط على المستوى الشخصي لكل فردٍ منَّا، لكن أيضًا على مستوى الوطن، عُماننا الغالية، والأمة العربية، والعالم أجمع.

نقول ذلك وقد شهدت الأعوام القليلة الماضية، تطورات هائلة غيّرت من شكل الدول والأنظمة وطبيعة المعيشة؛ فعلى المستوى الداخلي في بلادنا الحبيبة، نجحنا في خفض الدين العام وكذلك عجز الميزانية، واستطعنا تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة، وعادت عجلة الإنتاج إلى الكثير من المصانع، وزادت الاستثمارات في الكثير من القطاعات. لكن في المقابل واجهنا تحديات أخرى، مثل الباحثين عن عمل وقضية المُسرَّحين، وضعف القوة الشرائية نتيجة لارتفاع الأسعار وثبات أو تراجع الرواتب، وتباطؤ الاقتصاد، وضعف أداء القطاع الخاص، وغيرها من الأسباب. ولا شك أنَّ مثل هذه التطورات تفرض على مُتخذي القرار تبني خطط عمل تتماشى مع الأهداف الطموحة التي تسعى إليها رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، ليس فقط من حيث المؤشرات الصادرة عن مختلف الجهات، لكن على أرض الواقع، فما فائدة تحقيق مُؤشرات بنسبة مئوية مُتقدمة، بينما لا ينعكس ذلك على معيشة المواطن، فرغم ما يتحقق من مؤشرات إيجابية بعضها يصل إلى ما يزيد عن ٧٠٪، إلّا أنَّ المواطن يشكو من ارتفاع تكلفة المعيشة، ونُدرة فرص العمل، وربما غياب الرؤية الاستراتيجية لدى البعض من الجهات والمسؤولين.

> المؤشرات الاقتصادية المتقدمة لم تنعكس على معيشة المواطن حتى الآن

ولهذا نأمل في العام الجديد، أن نطلع على خُطط كل جهة ومُستهدفاتها لعام ٢٠٢٦، وأخصُّ بالتحديد مُستهدف التوظيف، فلا يكفي أن تُعلن الحكومة عزمها توفير بضعة آلاف من الوظائف، بينما أعداد الباحثين عن عمل بعشرات الآلاف، فضلًا عن أعداد المُسرَّحين الآخذة في الزيادة. وكذلك الحال بالنسبة للأوضاع المعيشية للمواطن، نأمل أن يُطالعنا المسؤولون بأخبار سارة تتحدث عن زيادات في الرواتب ومنافع الحماية الاجتماعية، لا سيما للفئات الأشد احتياجًا ومحدودي الدخل، فضلًا عن حوافز وتسهيلات جديدة لروّاد الأعمال.

وفي جوانب الاستثمار، نأمل أن تضع الجهات المعنية «المُضاعِف الاقتصادي» نصب أعينها؛ إذ يتعين تحديد العوائد الاقتصادية المتحققة من كل ريال يُنفق في السوق، سواء من حيث عدد الوظائف التي يوفرها المشروع أو القيمة المحلية المضافة أو غيرها من المُستهدفات الاقتصادية.

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى إقليمنا الذي من المؤسف أنَّه ساحة صراع لأطماع إقليمية ودولية ويخضع لتوجهات قوى استعمارية باطشة، فإنَّ الآمال تتعاظم بأن يحل السلام أولًا في فلسطين الصمود وغزة العزة، ومُعاقبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الإبادة الجماعية في القطاع، واستكمال محاكمة مجرمي الحرب قادة الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية. ويحدونا الأمل كذلك في أن تتوقف بعض القوى الإقليمية عن أطماعها في الدول العربية، وأن يُترك الأمر للشعوب لاختيار من يحكمها، انطلاقًا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

> ضرورة دراسة عوائد كل مشروع استثماري وضمان توفير الوظائف للمواطنين

أما عالميًا، فلا شك أنَّ أكبر خطر يواجه العالم اليوم، هو صناعة السلاح والمبالغة في الصفقات العسكرية، بتحريض كامل من الولايات المتحدة الأمريكية؛ فخطورة هذه الصناعة الدموية أنها تؤجج الصراعات وتُفاقم التوترات الجيوسياسية، وتخلق مناخًا قابلًا للاشتعال في أي لحظة. وما الصفقة الأمريكية المزعومة مع تايوان إلّا دليل صارخ على هذا النهج غير المسؤول، فما الذي تستهدفه الولايات المتحدة من تقديم أسلحة بأكثر من ١١ مليار دولار لإقليم تابع لجمهورية الصين الشعبية، والمُجتمع الدولي يؤمن بمبدأ «الصين الواحدة»؟ إنَّ مثل هذه المساعي المدعومة من إدارة الرئيس دونالد ترامب، تستهدف زعزعة الاستقرار في تلك البقعة، واستغلال ورقة تايوان للضغط على الصين والحد من قوتها المتصاعدة اقتصاديًا وسياسيًا، والتي تقوم على التنمية والتعاون مع دول العالم، على عكس الولايات المتحدة التي تستغل الصراع والابتزاز السياسي لفرض رؤيتها التي تخدم مصالحها فقط، حتى لو كان الثمن حياة الأبرياء حول العالم.

التحريض الأمريكي على عسكرة العالم، يتجلى كذلك في أوروبا؛ إذ تسعى واشنطن لإلزام الدول الأوروبية بتخصيص ٥٪ من ناتجها المحلي على الإنفاق العسكري، والحقيقة الدامغة تؤكد أنه كلما زاد الإنفاق على التسلُّح، تسبب في نشوء العديد من النزاعات المسلحة والحروب وتراجع الأمن والأمان حول العالم.

ويبقى القول.. إن حالة اللايقين التي تسود العالم وتؤثر على كل بقعة فيه، بما فيها نحن في سلطنة عُمان، تسببت فيها السياسات غير الواقعية من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ إذ إن تأجيج الصراعات وصناعة السلاح وعسكرة المناطق حول العالم، وتهديد الدول ذات السيادة- مثل فنزويلا وكولومبيا- وشحن التوتر فيما يخص ملف تايوان، كلها مُعطيات تبرهن على الخطر المُحدِّق بالعالم، وأن الحل يكمُن في الإيمان بالسلام القائم على العدل ومبادئ الحريات والتحرر من الاستعمار والتبعية، لا سلام الذُّل أو الاستسلام؛ فالعالم من حولنا- ووطنا العربي الكبير- يحلم بالتنمية والرخاء والازدهار، ولا يريد الحروب أو الصراعات الدموية، لذا على دُعاة الحرب وأمرائها أن يتوقفوا عن النفخ في نيرانها، حتى لا تأكل الجميع!

> صناعة السلاح أكبر خطر يواجه العالم.. ولا بُد من نزع الفتيل قبل فوات الأوان

بمشاركة 141 راميًا ورامية يمثلون 14 دولة عربية في 17 مسابقة

السيد ذي يزن يفتتح البطولة العربية لرماية أسلحة الرصاص وضغط الهواء

الرؤية- ريم الحامدية

افتتح أمس صاحب السُّمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وزير الثقافة والرياضة والشباب البطولة العربية لرماية أسلحة الرصاص وضغط الهواء التي تستضيفها سلطنة عُمان بتنظيم من الاتحاد العُماني للرماية، وذلك بحضور اللواء الركن مطر بن سالم البلوشي النائب الأول لرئيس الاتحاد العُماني للرماية.

وبدأ حفل الافتتاح- الذي أُقيم بنادي الشفق لقوات السلطان المسلحة- بأداء التحية لصاحب السُّمو السيد وزير الثقافة والرياضة والشباب. عقب ذلك انطلقت فقرات الافتتاح التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة؛ حيث استعرض عرض مرئي عن تاريخ رياضة الرماية العريق.

وألقى العميد الركن بحري خالد بن علي المقبالي أمين عام الاتحاد العُماني للرماية كلمةً رحّب فيها بالحضور والمشاركين، مؤكدًا أنَّ هذه البطولة تهدف إلى تعزيز أواصر الأخوة والتعاون؛ إذ تمثل هذه التجمعات الرياضية وسيلة لتوحيد وتقوية الروابط المشتركة في إطار القيم والمبادئ الأخوية.

فيما ألقى سعادة المهندس دعيج خلف العتيبي رئيس الاتحاد العربي للرماية، كلمةً أشار فيها إلى رؤية الاتحاد العربي في دعم هذه الرياضة وتطويرها وتعزيز التعاون بين الاتحادات الوطنية العربية.

وسلّط معالي لوتشيانو روسي رئيس الاتحاد الدولي للرماية الضوء- في كلمته- على أهمية البطولة ومكانتها على الصعيد الدولي، ومعلنًا عن منح سلطنة عُمان تنظيم بطولة جديدة تحت مُسمى "كأس سلطان عُمان الدولي المفتوح للرماية"، وذلك بعد اعتماد الاتحاد الدولي لرياضة الرماية ودعمه الرسمي لهذا الحدث الدولي الجديد؛ ليكون منصةً بارزة لتعزيز التميّز الرياضي، وترسيخ التعاون الدولي، وتجسيد الشراكة المستدامة بين الاتحاد الدولي لرياضة الرماية وسلطنة عُمان، بما يعكس المكانة المتقدمة التي تحظى بها سلطنة عمان على خارطة الرياضات العالمية.

وتضمّن الحفل قصيدةً ترحيبية عبّرت عن حفاوة الاستقبال بضيوف سلطنة عُمان، إلى جانب تقديم عمل فني جسّد رمزية البطولة، وفقرةٍ تراثية أبرزت جمال الموروث العُماني الأصيل. وقدمت فرقة موسيقى البحرية السلطانية العُمانية نشيد الأوطان العربية، في مشهدٍ جسّد روح الانتماء والتلاحم بين الدول المشاركة. واختُتمت مراسم الحفل بإعلان صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد افتتاح البطولة إيذانًا بانطلاق منافساتها. حضر المناسبة عددٌ من أصحاب السمو والمعالي، وعدد من قادة قوات السلطان المسلحة والأجهزة العسكرية والأمنية والقادة المتقاعدين، وعدد من أصحاب السعادة الوكلاء، وعدد من سفراء الدول الشقيقة، إلى جانب عدد من كبار الضباط، وجمع من المدعوين.

ويشارك في البطولة- التي تستمر حتى ٢٥ ديسمبر الجاري- ١٤١ راميًا ورامية يمثلون ١٤ دولة عربية، يتنافسون في ١٧ مسابقة، في حدثٍ رياضي يؤكد جاهزية سلطنة عُمان لاستضافة البطولات العربية، ويعزز أواصر التعاون والتكامل بين الأشقاء. وتُقام المنافسات في المجمع الوطني الأولمبي للرماية بمسقط، المجهّز بأحدث المعدات العالمية، وسط استعداداتٍ متكاملة، بدعمٍ وإشراف من وزارة الثقافة والرياضة والشباب، وإسنادٍ فني من الاتحادين العربي والدولي للرماية، بما يهيئ للرياضيين أفضل الظروف لتقديم مستويات متميزة.

بدء التسجيل للمشاركة في جلسات «معًا نتقدم».. و28 ديسمبر آخر موعد

مسقط- العُمانية

أعلنت الأمانةُ العامّةُ لمجلس الوزراء عن بدء مرحلة التسجيل للمشاركة في حضور جلسات ملتقى «معًا نتقدم» في نسخته الرابعة من غدٍ وحتى ٢٨ ديسمبر الجاري.

ويهدف ملتقى «معًا نتقدم» الذي سيقام يومَي ٨ و٩ فبراير ٢٠٢٦م، إلى ترسيخ الشراكة المجتمعية في صُنع القرار بما يحقّق التطلّعات الوطنيّة لمسيرة التقدّم والازدهار. وسيَشهد المُلتقى عددًا من الجلسات النقاشيّة والحواريّة تمتدّ ليومين متواصلين، تُناقَش خلالها المحاور التي اختارها المواطنون المُشاركين في مرحلة التصويت الإلكتروني التي جرت خلال شهر أكتوبر الماضي، ومن بينها: محور رؤية «عُمان ٢٠٤٠».. واقع الإنجاز وآفاق التقدم، ومحور تطلعات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، إلى جانب محور تنمية المحافظات ودورها في تعزيز الاستثمار في الصناعات التحويلية وصناعة السياحة والاقتصاد الرقمي.

كما سيناقش الملتقى موضوعَي تجويد الخدمات الحكومية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية، والعمل الحر وريادة الأعمال لبناء اقتصاد وطني منتج وسوق عمل مستدام.

وسيتضمن الملتقى جلسةً حواريّةً مركّزة حول دور الخطّة الخمسيّة والقطاعات ذات الأولويّة في بناء اقتصاد متنوّع ومستدام؛ حيث ستركز على عددٍ من الموضوعات أهمها: الرؤية الاستراتيجية للخطة الخمسيّة الحادية عشرة، والفلسفة الاقتصاديّة التي تقوم عليها الخطة الجديدة، كما ستناقش كيفيّة تحويل الخطة إلى أداة لتسريع تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، والقطاعات ذات الأولويّة الاقتصاديّة وقدرتها على إيجاد قيمة مُضافة ورفع الناتج المحلي وتوليد فرص عمل في المرحلة القادمة، إلى جانب دور القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي، وكيفية انتقال الاقتصاد من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد القائم على الابتكار، كما ستتمُّ مناقشة التحدّيات والمُمكنات في هذه الجوانب.

وسيتزامن مع النسخة الرابعة من الملتقى انطلاق منافسات النسخة الثالثة من مبادرة «صُنَّاع الأفكار»، التي تهدف إلى تحفيز الإبداع وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات التنموية، كما سيرافق الملتقى معرضٌ بعنوان «منجزات الحاضر ورؤى المستقبل». ويُمكن للراغبين في حضور فعاليات الملتقى وجلساته، والراغبين في المشاركة في منافسات مبادرة «صنّاع الأفكار» التسجيل في المنصة الإلكترونية للملتقى «معًا نتقدّم» وفقًا للضوابط الموضّحة في المنصّات المختلفة.

استعراض سبل تعزيز التعاون بين سلطنة عُمان وتركيا

أنقرة- العُمانية

استعرضت اللجنةُ العُمانيّةُ التّركيّة في اجتماع دورتها الثالثة عشرة الذي عُقدت بالعاصمة التركية أنقرة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، بما يسهم في تحديد أولويات عملية قابلة للمتابعة، وتحويلها إلى برامج ومشروعات مشتركة في عدد من القطاعات الاقتصادية والتنموية ذات الاهتمام المشترك.

وترأس الجانب العُماني في الاجتماع معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، فيما ترأس الجانب التركي معالي محمد شمشيك وزير الخزانة والمالية بجمهورية تركيا.

واستعرض الاجتماع عددًا من المحاور، أبرزها مجالات التجارة والاستثمار، وواقع التبادل التجاري الثنائي، وسبل تنويع السلع المتبادلة ورفع حجم التجارة بين البلدين، إلى جانب تفعيل دور مجالس الأعمال والمنتديات والمعارض، ودفع فرص الاستثمار المشترك، بما في ذلك حلول التجارة الإلكترونية، والمنصّات المشتركة، وتسهيلات الشحن وإعادة التصدير.

كما ناقشت اللجنة فرص التعاون في مجالات الصناعة والمناطق الصناعية، بما يشمل التصنيع المشترك، ونقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا، وربط الابتكار بالتصنيع، إضافة إلى التعاون في المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة. وفي مجال المواصفات والمقاييس والاعتماد، جرى بحث أوجه التعاون في التدريب وتبادل الخبرات في تقييم المطابقة والاعتماد، والتحول الرقمي في أنشطة التقييس، والتعاون في علم المترولوجيا.

وتطرقت أعمال اللجنة كذلك إلى مجالات التعاون المالي والمصرفي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنقل والخدمات اللوجستية، والطاقة والتعدين، ضمن برامج تعاون فني وتبادل خبرات، وتطوير الممرات اللوجستية وربط سلاسل الإمداد. كما شملت محاور اللجنة مجالات السياحة والثقافة والرياضة، والتعليم والتعليم العالي، والبحث العلمي والابتكار، إلى جانب الصحة والبيئة، والتخطيط العمراني، والإعلام، وبناء القدرات.

وشهدت أعمال اللجنة التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال التربية؛ بما يعزز الشراكة التعليمية بين سلطنة عُمان وجمهورية تركيا.

حضر الاجتماع سعادةُ سيف بن راشد الجهوري، سفير سلطنة عُمان لدى جمهورية تركيا، والمهندس حمود بن سالم السعدي، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، والشيخ سالم بن عبدالله الرواس رئيس الجانب العُماني في مجلس الأعمال العُماني- التركي المشترك، إلى جانب عدد من المسؤولين من الجانبين.

وعلى هامش أعمال اللجنة، التقى معالي وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مع معالي عمر بولات وزير التجارة في الجمهورية التركية، جرى خلاله بحثُ آفاق التعاون التجاري والاستثماري، وسبل تنمية حجم التبادل التجاري، وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين، إضافة إلى مناقشة عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

كما التقى معاليه بمعالي محمد فاتح كاجر، وزير الصناعة والتكنولوجيا في جمهورية تركيا، حيث جرى استعراض فرص التعاون في مجالات الصناعة، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، والتصنيع المشترك، وتشكيل فرق عمل فنية بين الجانبين، بما يسهم في دعم الشراكات الصناعية بين البلدين.

من جهة أخرى، نظمت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار اجتماع الطاولة المستديرة مع عدد من المستثمرين الأتراك لتعزيز الشراكات الاستثمارية واستكشاف فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار توجه سلطنة عُمان نحو توسيع شبكة شراكاتها الدولية، وتوثيق علاقاتها الاستثمارية مع كبرى الاقتصادات الصناعية، حيث جمعت نخبة من كبار المستثمرين والرؤساء التنفيذيين وممثلي عدد من الشركات التركية الرائدة.

وسلّط اللقاء الضوء على أربعة قطاعات رئيسة تشمل الصناعات، والطاقة، والسياحة، والصحة، لاستعراض الفرص الاستثمارية الواعدة في سلطنة عُمان، وتعزيز التعاون الثنائي في القطاعات ذات الأولوية.

كما أتاح حوار الأعمال منصة مباشرة للتواصل، من خلال عرض متكامل للمزايا التنافسية التي تتمتع بها سلطنة عُمان، بما في ذلك موقعها الجغرافي الاستراتيجي، واستقرارها السياسي والاقتصادي، وبيئتها التشريعية الداعمة، إلى جانب الحوافز الحكومية والمشروعات الكبرى قيد التنفيذ، التي تسهم في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان كمحور استثماري إقليمي.

وتأتي هذه الزيارة ضمن جهود سلطنة عُمان الرامية إلى توسيع حضورها في الأسواق الواعدة، ومواصلة سلسلة مبادرات حوار الأعمال الهادفة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وفتح آفاق استثمارية جديدة.

جدير بالذكر أن الاستثمارات التركية في سلطنة عُمان شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد الشركات التركية العاملة في سلطنة عُمان بنسبة ٢١ بالمائة حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الجاري، إلى جانب زيادة حجم الاستثمارات التركية بنسبة ١٨,٧بالمائة، ما يعكس الثقة الكبيرة للمستثمرين في البيئة الاستثمارية العُمانية.

إنجاز مُشرِّف لضابط من سلاح الجو السلطاني العُماني بالكلية الجوية الملكية البريطانية

مسقط- الرؤية

حقق الملازم جوي علي بن عارف البلوشي من سلاح الجو السلطاني العُماني إنجازًا مُشرفًا بحصوله على المركز الأول بين الطلبة الدوليين في الكلية الجوية الملكية البريطانية "كرانويل".

وتُمنح هذه الجائزة للضابط المتفوق في القيادة والانضباط والكفاءة والاحترافية، إضافة إلى تفوقه الأكاديمي. ويعكس هذا الإنجاز مستوى التأهيل المتقدم والقدرة التنافسية التي يتمتع بها منتسبو سلاح الجو السلطاني العُماني.

ندوة علمية حول «وادي بني خالد عبر التاريخ».. غدًا

مسقط- الرؤية

تُنظِّم وزارة الثقافة والرياضة والشباب ممثلة بالمنتدى الأدبي الندوة العلمية بعنوان "وادي بني خالد عبر التاريخ"، وذلك غدًا وبعد غدٍ بمقر المكتبة العامة بولاية وادي بني خالد، مُستهدفةً الباحثين والمهتمين وأفراد المجتمع.

وتنعقد ندوة «وادي بني خالد عبر التاريخ» لتُسلِّط الضوء على واحدة من أبرز ولايات سلطنة عُمان، بما تحمله من إرث حضاري وطبيعي يعكس عمق الأصالة العُمانية والهوية الثقافية والتاريخية. وتتناول الندوة جوانب متعددة من تاريخ الولاية، بدءً من الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية التي شكّلت أساس الحياة فيها، مرورًا بمكانتها التاريخية ودورها السياسي، وصولًا إلى الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد التي حافظت على هوية المجتمع، كما تستعرض الأوضاع الاقتصادية عبر التاريخ، والحياة العلمية التي أسهمت في بناء المعرفة، إضافة إلى حضورها في عصر النهضة العُمانية.

وتتطرق الندوة إلى النصوص العربية والأجنبية التي تناولت وادي بني خالد، كما ستتطرق الى أعلام الشعر الشعبي التي ساهمت في إثراء المشهد الثقافي وإبراز دورهم في هذا المجال، إلى جانب دراسة المعالم الأثرية والمقومات الطبيعية التي تشكّل ركيزة للهوية السياحية، كما ستناقش الندوة دور الولاية في تحقيق أولويات التنمية، وتستعرض الوقف عبر التاريخ؛ باعتباره أحد المظاهر الحضارية التي تعكس قيم المجتمع.

شرطة عُمان السلطانية
بيان

إشارة إلى تعميم وزارة العمل بشأن تمديد المهلة الممنوحة لتصحيح الأوضاع وتسوية الغرامات والالتزامات المالية المسجلة على الأفراد وأصحاب العمل حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025م.

تدعو شرطة عمان السلطانية جميع الفئات المستهدفة إلى الاستفادة من المهلة الإضافية الأخيرة والعمل على تصحيح أوضاعهم بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها، وفق الآتي:

أولاً: الأجانب الراغبين بتصحيح أوضاعهم من خلال تجديد إقامتهم أو نقل خدماتهم داخل سلطنة عمان، يتم الإعفاء من جميع الغرامات المترتبة على انتهاء سمة وبطاقة الإقامة، لحاملي إقامة العمل، بعد التحقق من تصحيح وضعه في وزارة العمل.

ثانيًا: الأجانب الراغبين بمغادرة سلطنة عمان نهائياً، يتم الإعفاء من جميع الغرامات المترتبة على إنهاء كافة أنواع التأشيرات غير المرتبطة بعمل.

بعد 3 أعوام من المفاوضات.. «التجارة والصناعة» تُبرز منافع الاتفاقية

اتفاقية الشّراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان والهند تُعزّز التبادل التجارى وتجذب الاستثمارات النوعية

أكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، تُجسِّد متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الصديقين، وتُرسِّخ الشراكة التاريخية الممتدة بينهما، مؤكدة أن الاتفاقية تمثّل محطة جديدة في مسار تعزيز التبادل التجاري، وتسهيل نفاذ السلع والخدمات، وجذب الاستثمارات النوعية، إلى جانب توسيع آفاق التعاون في القطاعات ذات الأولوية لدى الجانبين. وأشارت الوزارة- في بيان صحفي- إلى أن توقيع الاتفاقية يأتي في إطار التقدّم المستمر الذي تشهده العلاقات الثنائية، والمتابعة المباشرة لتنفيذ مخرجات الزيارة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية الهند، والتي أسهمت في إرساء أُسس راسخة لتوسيع التعاون الاقتصادي وفتح آفاق جديدة للشراكات التجارية والاستثمارية. وبيّنت الوزارة أن سلطنة عُمان باشرت- عقب الزيارة- إعادة تفعيل مسار التفاوض وفق منهجية تكاملية شاملة، تضمنت تقييمًا اقتصاديًا وقانونيًا وفنيًا متكاملًا لضمان تحقيق أعلى مستويات الاستفادة من الاتفاقية.

مسقط- الرؤية

مفاوضات ودراسة اقتصادية

وأكدت الوزارة أن المفاوضات استندت إلى دراسات متخصصة؛ من بينها دراسة اقتصادية أعدّتها شركة «ديلويت آند توش» بتكليف من الوزارة، تناولت الآثار المتوقعة لتحرير الرسوم الجمركية ونمو الصادرات وتوسّع الاستثمارات، وأثبتت جدوى الاتفاقية وقدرتها على تعظيم القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية الصادرات العُمانية في الأسواق الخارجية. وبيّنت الوزارة أن المفاوضات مرّت بخمس جولات رئيسية امتدت بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، شملت مناقشة الأطر العامة والفصول القانونية والتنظيمية، والمراجعات الفنية لقواعد المنشأ، والتدابير الصحية والفنية، وتيسير التجارة، والتجارة في السلع والخدمات، والمعالجات التجارية، إضافة إلى فصول التعاون والملكية الفكرية وتسوية المنازعات، وأسفرت عن التوصل إلى صيغة نهائية متوازنة تراعي مصالح الطرفين وتحافظ على الالتزامات الخليجية والدولية لسلطنة عُمان.

وذكرت الوزارة أن حجم التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند بلغ نحو ٧ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤؛ ما يجعل الهند أحد أبرز الشركاء التجاريين للسلطنة، خصوصًا في مجال الصادرات غير النفطية، التي تشمل منتجات البولي إيثيلين، واليوريا، والجبس، والإيثيلين، وعددًا من المنتجات الصناعية المرتبطة بقطاعي البتروكيماويات والمعادن، والمتوقع أن تشهد توسعًا أكبر في ضوء ما وفرته الاتفاقية من نفاذ تفضيلي متقدم إلى السوق الهندي.

وأشارت الوزارة إلى أن سلطنة عُمان حصلت بموجب الاتفاقية على معدل متقدم من تحرير التجارة بلغ ٩٧٫٤٪ من إجمالي السلع العُمانية وفق حجم الصادرات القائمة، فيما بلغ إجمالي النفاذ إلى الأسواق الهندية نحو ٧٧٫٨٪، مع تحرير خاص لعدد من السلع ذات الأهمية الاستراتيجية للصناعات الوطنية. وفي المقابل، منحت سلطنة عُمان الجانب الهندي تحريرًا جمركيًا تدريجيًا وفق جداول زمنية واضحة، وصولًا إلى مستوى ٩٩٫٢٢٪، وبما يتسق مع الأهداف الاقتصادية الوطنية وسياسات حماية الصناعات المحلية.

الاتفاقية تجسّد متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية وترسخ الشراكة التاريخية

محطة جديدة في مسار تعزيز التبادل التجاري وتسهيل نفاذ السلع والخدمات

منهجية تكاملية شاملة لمفاوضات الاتفاقية تضمنت تقييمًا اقتصاديًا وقانونيًا وفنيًا

5 جولات تفاوضية رئيسية بين عامي 2023 و2025 قبل إبرام الاتفاقية

77.8 % نسبة نفاذ الصادرات العُمانية إلى الأسواق الهندية

تحرير خاص للسلع العُمانية ذات الأهمية الاستراتيجية للصناعات الوطنية

١٦ فصلًا رئيسيًا

وأفادت الوزارة أن الاتفاقية تضم ١٦ فصلًا رئيسيًا ومجموعة من الملاحق الفنية، شملت تنظيم التجارة في السلع، والمعاملة الوطنية، وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية، وإجراءات الاستيراد والتصدير، وقواعد المنشأ، والمعالجات التجارية، والتدابير الصحية والفنية، وتيسير التجارة، إضافة إلى فصول الملكية الفكرية، وحركة الأشخاص الطبيعيين، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعاون الاقتصادي والتقني، إلى جانب فصل خاص بالتجارة في الخدمات ينظم النفاذ إلى الأسواق والمعاملة التفضيلية ومتطلبات الشفافية.

وشددت الوزارة على أن الاتفاقية أولتْ اهتمامًا خاصًا بحماية الصناعات الوطنية، من خلال تضمين أحكام تتعلق بتدابير مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية، والتدابير الوقائية، وآليات حماية ميزان المدفوعات، فضلًا عن التأكيد على استمرار تطبيق الأنظمة الوطنية الخاصة بالتعمين؛ بما في ذلك القوائم السلبية والمهن المحصورة على العُمانيين.

الاستثمارات المتبادلة

وفيما يتعلق بالاستثمارات المتبادلة، أوضحت الوزارة أن جمهورية الهند تُعد من بين أكبر ١٠ دول مُستثمِرة في سلطنة عُمان؛ بإجمالي استثمارات أجنبية مباشرة بلغ نحو ٢٨٦ مليون ريال عُماني في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، وتشمل مشروعات في قطاعات الحديد والصلب، والأسمدة، والطاقة النظيفة، والرعاية الصحية، والصناعات البتروكيماوية، بما يسهم في دعم سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص عمل.

وأضافت الوزارة أن الاتفاقية يُتوقع أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والدوائي، ودعم التعاون في مجالات الزراعة والصحة والتقنيات الحيوية، إلى جانب التجارة الرقمية، والخدمات اللوجستية، والصناعات التعدينية، والابتكار، والفضاء، والسياحة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وكشفت الوزارة عن المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص العُماني في مراحل التفاوض المختلفة، من خلال إسهامات عدد من الشركات الصناعية الكبرى؛ بما أسهم في بلورة موقف تفاوضي يعكس واقع السوق والفرص المتاحة للشركات الوطنية في السوق الهندي.

وأوضحت الوزارة أن الاتفاقية لا تتعارض مع الالتزامات الخليجية الموحدة، ولا تؤثر على انسيابية التجارة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موضحةً أن فصل المشتريات الحكومية جرى استثناؤه حفاظًا على السيادة التشريعية الوطنية، وأن المراجعات القانونية أكدت توافق الاتفاقية مع النظام الأساسي للدولة والقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

تحرير الرسوم الجمركية

وتُشير التقديرات الاقتصادية إلى أن تحرير الرسوم الجمركية بين الجانبين سيسهم في زيادة تنافسية السلع العُمانية في السوق الهندي، الذي يتميز بمتوسط رسوم جمركية يبلغ نحو ١٧٪ قبل الاتفاقية، وهو ما كان يمثل عائقًا تجاريًا يحدّ من تدفق بعض المنتجات العُمانية. ومع دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، ستفتح أمام الشركات الوطنية سوقًا تتجاوز قيمته ١٧ تريليون دولار أمريكي، وطبقة استهلاكية ضخمة يزيد عددها على مليار و٤٠٠ مليون نسمة؛ بما يعزز فرص النمو الصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية.

كما سيتيح خفض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة من الهند فرصًا إضافية لخفض تكاليف الإنتاج داخل سلطنة عُمان، ودعم سلاسل الإمداد للصناعات التحويلية، إلى جانب تعزيز دور سلطنة عُمان كمركز تجاري ولوجستي يربط بين دول الخليج والشرق الأوسط والشرق الأقصى.

وأكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أنه سيتم تشكيل فريق وطني للتدخل السريع لمتابعة تنفيذ الاتفاقية ومعالجة أي تحديات قد تواجه القطاعات أو الشركات المتأثرة، مُشيرةً إلى تطلُّعها لاستكمال الإجراءات التشريعية والقانونية اللازمة للتصديق على الاتفاقية؛ تمهيدًا لدخولها حيّز التنفيذ؛ بما يعزز مكانة سلطنة عُمان في منظومة التجارة الدولية، ويدعم جهودها في بناء اقتصاد متنوع قائم على القيمة المضافة والتنافسية والاستثمار المُستدام.

التحرير الجمركي للسلع الهندية يتسق مع سياسات حماية الصناعات العُمانية

الاتفاقية تتضمن تدابير لمكافحة الإغراق وآليات لحماية ميزان المدفوعات

الاتفاقية تلتزم بنسب التعمين المعمول بها بما في ذلك المهن المحصورة على العُمانيين

286 مليون ريال استثمارات هندية مباشرة في الربع الأول من 2025

الاتفاقية تعزز الأمن الغذائي والتجارة الرقمية والخدمات اللوجستية والفضاء والسياحة

القطاع الخاص العُماني شارك في مراحل التفاوض المختلفة للاتفاقية

الاتفاقية لا تتعارض مع الالتزامات الخليجية الموحدة ولا تؤثر على انسيابية التجارة الخليجية

استثناء «المشتريات الحكومية» من الاتفاقية حفاظًا على السيادة التشريعية الوطنية

الاتفاقية تتوافق مع النظام الأساسي للدولة والقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة

سوق بقيمة 17 تريليون دولار أصبح مفتوحًا أمام السلع والخدمات العُمانية

خفض الجمارك على الواردات الهندية يقلّص تكاليف الإنتاج في عُمان

تشكيل فريق وطني للتدخل السريع لمتابعة تنفيذ الاتفاقية ومعالجة أي تحديات

7 مليارات دولار حجم التبادل التجاري بين سلطنة عُمان والهند في 2024

أكدوا أنها تتواكب مع مُستهدفات رؤية «عُمان 2040» في دعم البحث العلمي

فائزون لـ«الرؤية»: الجائزة الوطنية للبحث العلمي تترجم اهتمام الدولة بالابتكار والتنافس الأكاديمي

الرؤية- ريم الحامدية

أكد الفائزون في الجائزة الوطنية للبحث العلمي الذي تنظمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لعام ٢٠٢٥، أن أبحاثهم تمثل خطوة نوعية نحو تعزيز الابتكار العلمي وربط النتائج البحثية بالتنمية الوطنية، مؤكدين أنَّ الجائزة تؤدي دورًا محوريًا في دعم الباحثين، وتشجيع المشاريع العلمية المبتكرة، وتحفيز روح التنافس الأكاديمي الهادف إلى رفع مستوى البحث العلمي في سلطنة عُمان.

وأشاروا- في تصريحات لـ«الرؤية»- إلى أنَّ هذه الإنجازات تأتي في وقت يزداد فيه الاهتمام باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية لخدمة المجتمع وتعزيز القدرات المؤسسية في مختلف القطاعات.

وقال الأستاذ الدكتور حيدر بن أحمد اللواتي، الباحث في جهاز تحليلي متكامل قائم على تقنية مختبر على ورق لاستخراج وتقدير محتوى الفينولات الكلي في عينات زيت الزيتون بطريقة بسيطة، أن هذا البحث يقدم جهازًا مبتكرًا مصغرًا قائمًا على تقنية مختبر على ورق، للتحليل السريع الميداني للمركبات الفينولية في زيت الزيتون، وهو منتج مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالزراعة والاقتصاد في عُمان. باستخدام أُطُر معدنية-عضوية متقدمة (MOFs)، كما يوفر الجهاز كشفًا حساسًا لمضادات الأكسدة التي تلعب دورًا أساسيًا في جودة زيت الزيتون وفوائده الصحية، وهذا يتناغم تمامًا مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تؤكد على تبني التقنيات الحديثة ورفع معايير جودة الغذاء».

وأضاف أن الجهاز يدعم المزارعين والمنتجين المحليين في تحسين ممارسات الزراعة والحصاد، ويعزز القيمة التجارية والتنافسية العالمية لزيت الزيتون العُماني، كما أنه يمثل خطوة ملموسة نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية لعُمان في احتضان الابتكار ورفع مستوى جودة الغذاء في قطاعها الزراعي.

وحول التحديات التي واجهته، قال اللواتي: «ما زالت البحوث العلمية تعامل إداريًا كما تعامل الأمور غير البحثية، عندما يتم طلب مواد كيميائية للقيام بالبحث العلمي، فإن الإجراءات الإدارية لا تختلف عن غيرها، وهذا يجعل الباحث أمام صعوبات جمة، إذ إنها تحتاج إلى متابعات إدارية كثيرة، كما إن استيراد هذه المواد يستغرق وقتًا طويلًا قد يصل في بعض الأحيان إلى أربعة أشهر، أضف إلى ذلك عدم وجود كوادر بحثية متخصصة في مجال البحث المذكور، وكثرة الأجهزة التقنية اللازمة للتحليل، وضعف الدعم الفني المقدم من الشركات، يؤدي إلى فترات طويلة من الانتظار للقيام بالتحاليل المطلوبة».

وبين اللواتي أن المنظومة البحثية في السلطنة تطورت بصورة واضحة، وقد صاحب هذا التطور توسع في عدد البحوث والباحثين بشكل ملحوظ وكبير، إلا أنَّ الموازنات المالية للبحث العلمي لم تتوسع بشكل مواز لعدد الباحثين، مما قلص الموارد المالية للباحث وأثر على توسيع الأبحاث العلمية، مضيفا: «سابقًا كانت الموارد المالية المخصصة للبحث الواحد أكبر بصورة ملحوظة من الآن، والتي قد تصل إلى أقل من ٥٠٪ من الميزانية المخصصة لنفس البحث في السابق، كما أن أغلب البحوث يتم دعمها اليوم بمبالغ لا تتجاوز الخمسين ألف ريال عُماني، وكثيرًا ما تكون دون العشرين ألف ريال، بينما تصل قيمة أجهزة البحث العلمي المتطورة إلى مبالغ تفوق المائة ألف ريال، مما يحد من القيام بالكثير من البحوث العلمية المتطورة».

د. حيدر اللواتي

د. سليمان الهاشمي

د. السيد الشامي

وحول الخطوة القادمة للبحث، أشار اللواتي إلى أنه سيقوم بتوسيع البحث في مجال زيت الزيتون بشكل أكبر، ويسعى لإيجاد حلول لبعض التحديات، إذ تم الحصول على تمويل جديد للبحث العلمي في هذا الصدد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

من جانبه، قال الدكتور سليمان بن علي الهاشمي، الفائز بالجائزة الوطنية للبحث العلمي عن بحثه «تطوير ضماد للجروح مطبوع بتقنية الطابعة الحيوية ثلاثية الأبعاد باستخدام سقالة كيتوسان كربوكسيميثيل محمّلة بالتاكروليموس (Tacrolimus)» إن فريقه البحثي في مجال الخلايا الجذعية والطب التجديدي، هو الفريق الوحيد المتخصص في هذا النوع المتقدم من البحوث على مستوى سلطنة عُمان، إذ يُعد هذا المجال من أهم مجالات البحث العلمي الحديثة في المجال الصحي لما له من دور محوري في إيجاد حلول علاجية مبتكرة للعديد من الأمراض المستعصية.

وأضاف أن خلال السنوات الماضية، عمل الفريق على عدة محاور، من بينها بحوث في علاج بعض أنواع السرطان، والحد من التصاقات الأنسجة بعد العمليات الجراحية، مبينا: «نركز حاليًا في بحوث تجديد أنسجة العظام ومضاعفات مرض السكري، ولا سيما الجروح المزمنة التي تمثل تحديًا صحيًا كبيرًا، حيث يعاني كثير من مرضى السكري من ضعف التئام الجروح، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى بتر أجزاء من الأطراف. كما نعمل أيضًا على أبحاث تتعلق بمراضة الكلى».

وأوضح الهاشمي: «لقد توصلنا إلى نتائج واعدة في مجال علاج الجروح المزمنة، من ضمنها البحث الفائز، وما تزال هذه الأبحاث في مرحلة التجارب المخبرية وعلى نماذج حيوانية، مع طموح مستقبلي بأن تنتقل إلى التجارب السريرية وتطبيقها على الإنسان. ونأمل، بعون الله، أن تسهم هذه الأبحاث في تحسين جودة حياة المرضى وتقديم حلول علاجية للحالات المعقدة».

وأشار إلى أن هذه البحوث المتقدمة تسهم في رفع مؤشر التنافسية البحثية لسلطنة عُمان على المستوى الإقليمي والدولي، وتعكس قدرتها على الدخول في مجالات علمية حديثة ذات قيمة استراتيجية.

وحول أبرز العقبات التي واجهها الفريق، قال: «من أبرز العقبات التي واجهها محدودية التمويل، والحاجة إلى بنية تحتية متقدمة، إضافة إلى صعوبة توفير وتدريب كوادر بحثية مؤهلة للعمل في هذا النوع من الأبحاث، إلّا أنَّ الإصرار والعمل الجماعي، إلى جانب الدعم المؤسسي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، كان له دور كبير في تجاوز هذه التحديات. كذلك أسهمت جامعة نزوى، من خلال دعمها المُتواصل للبحث العلمي وسياساتها الهادفة إلى تطوير المنظومة البحثية، في تذليل جزء كبير من هذه الصعوبات».

وأكد الهاشمي بأن منظومة البحث العلمي في سلطنة عُمان تشهد جهودًا ملموسة ومتنامية، ويُنظر إلى البحث العلمي اليوم بوصفه أحد الركائز الأساسية للتنمية الوطنية، وهو ما تؤكده التوجيهات السامية الكريمة وخطابات جلالة السلطان، متابعاً: «لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الدعم؛ سواء على مستوى التمويل أو البنية التحتية البحثية، بما يتناسب مع طموحات الباحثين وقدرتهم على المنافسة عالميًا، كما أن استحداث وتوسيع برامج الدراسات العليا، خاصة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتكوين قاعدة بحثية قوية ومستدامة، وتمكين الباحثين الشباب من الانخراط المُبكر في مشاريع بحثية نوعية».

وبخصوص الخطوة التالية بعد الفوز بالجائزة، قال «يمثل فوزنا بالجائزة الوطنية للبحث العلمي تأكيدًا على جودة البحث وأهميته، ويشكّل في الوقت ذاته دافعًا معنويًا كبيرًا للفريق لمواصلة العمل بعزم أكبر. هذا الفوز يضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة للاستمرار في تطوير هذه الأبحاث وتحقيق نتائج أكثر تقدمًا». وأكد الهاشمي أن الهدف النهائي هو الانتقال بهذه النتائج من المختبر إلى التجارب السريرية، بما يسهم في خدمة القطاع الصحي وعلاج المرضى، ويُترجم البحث العلمي إلى أثر ملموس على أرض الواقع.

أما الدكتور السعيد الشامي، الفائز بالجائزة الوطنية للبحث العلمي عن بحثه «تصوّرات حول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مؤسسات التعليم العالي: رؤى من الطلبة والأكاديميين في جامعة السلطان قابوس»، فقال إنَّ أهمية هذا البحث تنبع من تناوله أحد أكثر الموضوعات أهمية في التعليم المعاصر، وهو استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل ChatGPT، في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم. وقال إن الدراسة ركّزت على فهم تصوّرات الطلبة والأكاديميين في جامعة السلطان قابوس تجاه استخدام هذه الأدوات في التعليم، من خلال توظيف نموذج تقبّل التكنولوجيا (TAM)؛ بما أتاح تحليلًا علميًا متوازنًا يجمع بين الأبعاد التقنية والتربوية والأخلاقية.

وأضاف أنَّ البحث يسد فجوة واضحة في الأدبيات العربية، ويقدّم بيانات كمية موثوقة مستندة إلى عينة واسعة؛ الأمر الذي يعزّز من موثوقية النتائج وقابليتها للبناء عليها في دراسات مستقبلية، وعلى المستوى المجتمعي يسهم في دعم مُتّخذي القرار وصانعي السياسات التعليمية بأدلة علمية واقعية تُساعد على تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع الحد من مخاطره، خاصة ما يتعلق بالنزاهة الأكاديمية، والاعتماد المفرط، وتأثيره المحتمل على التفكير النقدي والإبداع. وحول أبرز العقبات التي واجهته، قال الشامي: «تمثلت أبرز التحديات في حداثة موضوع الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتسارع تطور أدواته، إضافة إلى التباين في وعي المستخدمين ومواقفهم بين التفاؤل والحذر. كما شكّل التعامل مع القضايا الأخلاقية المرتبطة بالاستخدام الأكاديمي، مثل الانتحال والاعتماد الزائد على هذه الأدوات، تحديًا بحثيًا مهمًا، وجرى تجاوز هذه التحديات من خلال اعتماد إطار نظري راسخ، ومنهج كمي دقيق، وتحليل إحصائي مقارن أظهر فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الطلبة والأكاديميين، وأسهم هذا النهج في تحويل التباين في التصوّرات إلى قيمة مضافة، مكّنت من تقديم توصيات عملية وموجهة لكل فئة، بدلًا من حلول عامة لا تراعي اختلاف الاحتياجات والسياقات». وبخصوص دور منظومة البحث العلمي في سلطنة عُمان، أكد الشامي أن المنظومة تشهد تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، يتجلى في الدعم المؤسسي، وتوفير فرص التمويل، وتقدير التميّز البحثي من خلال مبادرات وطنية رفيعة المستوى، من بينها الجائزة الوطنية للبحث العلمي، وقد أسهم هذا الدعم في تعزيز دافعية الباحثين، ورفع جودة المخرجات العلمية، وربط البحث بقضايا التنمية الوطنية، مضيفا: «البحث حظي بدعم وتمويل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ضمن مشروع بحثي مُموّل لجامعة السلطان قابوس، وهو دعم بالغ الأهمية مكّن فريق البحث من تنفيذ الدراسة وفق معايير علمية عالية، ويعكس التزام الوزارة بتمكين الباحثين وتعزيز البحث العلمي».

وأشار إلى أنَّ المرحلة المقبلة تتطلب مزيدًا من التكامل بين البحث العلمي والجهات المعنية بصناعة القرار، وتوسيع دعم البحوث متعددة التخصصات، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، إضافة إلى تعزيز برامج بناء القدرات البحثية، وتمكين الباحثين الشباب، وتحويل نتائج الدراسات إلى سياسات وممارسات قابلة للتطبيق.

وحول الخطوة القادمة بعد الفوز بالجائزة، أوضح الشامي أنَّ الفوز بالجائزة يمثّل دافعًا قويًا لتطوير هذا المشروع البحثي والتوسّع به؛ ليشمل كافة مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان، مع التركيز على تطوير أطر تنظيمية وإرشادات مؤسسية للاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم. وتابع قائلا: «نعمل كذلك على تحويل نتائج البحث إلى برامج تدريبية ومواد توعوية تسهم في بناء ثقافة رقمية واعية لدى الطلبة والأكاديميين».

> **اللواتي: ابتكارنا يُسهم في تعزيز جودة منتجات زيت الزيتون وتنافسيته العالمية**
>
> **إشادات بتطور المنظومة البحثية في سلطنة عُمان**
>
> **مطالبات بزيادة مخصصات البحث العلمي بما يتناسب مع ارتفاع عدد الباحثين**
>
> **الهاشمي: نعكف على إعداد بحوث تجديد أنسجة العظام ومضاعفات مرض السكري**
>
> **الهاشمي: نتائج واعدة في علاج الجروح المزمنة وراء الفوز بالجائزة**
>
> **الشامي: بحثنا يساعد صناع القرار على تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي**

تربويّون يؤكدون أهمية تبني نهج مرن لتنويع مسارات تعليم اللغة العربية وربطها بمشاريع تطبيقية واقعية

مسقط- محمد الرواحي

يُؤكد عدد من التربويين أن تعليم اللغة العربية في المدارس يشهد اهتمامًا واضحًا في السنوات الأخيرة، مشيرين إلى أهمية تنويع أساليب تدريس اللغة العربية وربطها بالحياة اليومية للطلبة، وتوظيف التقنيات الحديثة لإحداث نقلة نوعية في تعلم العربية.

ويقول الدكتور سالم بن سعيد الكندي مشرف أول لغة عربية بتعليمية محافظة الداخلية، إن تعليم اللغة العربية في الحقل التربوي يشهد اهتمامًا واضحًا، تجسّد في تطوير مناهج الصفوف من (١-٨) بما يواكب معطيات العصر، ويعزّز القيم الثقافية والوطنية والدينية، إلى جانب التوسّع في توظيف الجانب الرقمي، خصوصًا من خلال المناهج الرقمية للصفوف (١-٦)، بما ينسجم مع طبيعة الجيل الرقمي، مضيفا أن هذه الجهود تتطلّب كادرًا تعليميًا مؤهلًا وقادرًا على تقديم اللغة العربية وفق أحدث إستراتيجيات التدريس، وهو ما عملت عليه الوزارة عبر برامج تدريبية متخصصة، من بينها برامج خبراء اللغة العربية، وبرنامج المعلمين الجدد، وبرنامج التحدّث بالفصحى، التي أسهمت في تطوير أدوات المعلّم وتعزيز كفاءته المهنية.

ويشير الكندي إلى أن تمكين مستقبل لغوي أكثر شمولًا يتطلّب برامج تدريبية حديثة تخرج بالمعلمين من إطار الأساليب التقليدية، وتنقل التركيز من القواعد الجامدة إلى الاستخدام التواصلي للغة عبر مهاراتها الأساسية، مع توظيف الأدوات الرقمية وربط اللغة بالهوية والمعرفة الشاملة داخل المواقف الصفية.

ويضيف أن السياسات التعليمية الحالية تحمل مؤشرات إيجابية ومطمئنة، خاصة فيما يتصل بالتأكيد الرسمي على مكانة اللغة العربية كونها لغة تواصل وهُوية وطنية، وبوصفها أحد مرتكزات الرؤية الوطنية في سلطنة عُمان، الأمر الذي يستدعي الارتقاء بتعليمها وفق أعلى المعايير؛ لبناء جيل قادر على التعبير عن هويته وقيمه بثقة ووعي. من جهتها، تبيّن إيمان بنت سالم المعمرية، معلمة لغة عربية بمدرسة صعراء للتعليم الأساسي بتعليمية محافظة البريمي، أن شعار «مسارات مبتكرة للغة العربية: سياسات وممارسات لمستقبل لغوي أكثر شمولًا» يعكس وعيًا عميقًا بالتحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في المرحلة الراهنة، ويؤكد أن تطوير هذا التعليم لم يعد مسؤولية الصف وحده، بل هو نتاج تكامل بين السياسات التعليمية والممارسات الصفية، في ظل تنوع خلفيات المتعلمين وتفاوت مستوياتهم وتأثير التحول الرقمي، مما يجعل الابتكار ضرورة ملحّة. وتوضح أنَّ من أنجح الأساليب التدريسية توظيف التعلم القائم على المشروع، وإشراك الطلبة في إنتاج محتوى لغوي مرتبط بواقعهم، إلى جانب الاستفادة من التقنيات الرقمية ومنصات القراءة التفاعلية، وربط اللغة العربية بمواد أخرى وتنويع النصوص، بما يُعزز الدافعية ويجعل التعلم أكثر حيوية وواقعية. وتلفت إلى أن تحقيق تعلم لغوي شامل يواجه جملة من التحديات، من أبرزها تفاوت المستويات اللغوية داخل الصف الواحد، وضعف دافعية بعض الطلبة، وضيق الوقت وكثافة المحتوى الدراسي، إضافة إلى محدودية الموارد أو التدريب المتخصص أحيانًا، وأن تجاوز هذه المعوقات ممكن عن طريق التخطيط المرن، والدعم المؤسسي، والتطوير المهني المستمر للمعلمين. ويؤكد يوسف بن سعيد الكلباني، مدير مدرسة هاط للتعليم الأساسي (١-١٢) بتعليمية محافظة جنوب الباطنة، أن المدرسة تضطلع بدور محوري في خلق بيئة داعمة للغة العربية بوصفها هوية وثقافة ولغة قرآن قبل أن تكون مادة دراسية، وذلك عبر اعتمادها لغةً أساسية للتواصل اليومي داخل الحصص الدراسية، وتعزيز حضورها في الإذاعة المدرسية واللوحات الإرشادية والفعاليات المختلفة، مبينا أن تنويع أساليب تدريس اللغة العربية وربطها بالحياة اليومية للطلبة، وتشجيع القراءة الحرة، وتنمية مهارات التعبير الشفهي والكتابي، يجعل اللغة أداة تواصل حيّة.

وزارة التربية والتعليم

إعـــلان

تعلن المديرية العامة للتربية والتعليم لمحافظة شمال الباطنة (دائرة المشاريع والخدمات) عن إعادة طرح المناقصات التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	الولاية	الدرجة	آخر موعد للحصول على المواصفات	آخر موعد لقبول المطاءات	ثمن النسخة ر.ع
2025/100م إعادة طرح	صيانة ملعب مدرسة شناص للتعليم الأساسي	شناص	الرابعة	2026/01/13م	2026/01/27م	25
2025/101م إعادة طرح	صيانة ملعب مدرسة حواء بنت يزيد للتعليم الأساسي	صحار	الرابعة	2026/01/13م	2026/01/27م	25
2025/103م إعادة طرح	صيانة ملعب مدرسة الصديقة بنت الصديق للتعليم الأساسي	الخابورة	الرابعة	2026/01/13م	2026/01/27م	25
2025/243م إعادة طرح	إضافة ستة عشر فصل دراسي وثلاث دورات مياه طلاب ومخزن وغرفة براد مياه واستكمال درجين وغرفتي خزان مياه بالسطح في مدرسة أمامة بنت حمزة بن عبدالمطلب للتعليم الأساسي	الخابورة	الثانية، الثالثة	2026/01/13م	2026/01/27م	25
2025/295م إعادة طرح	توسعة الجمعية التعاونية بمدرسة واحة العلم للتعليم الاساسي	صحم	الرابعة	2026/01/13م	2026/01/27م	25
2025/713م إعادة طرح	توسعة وصيانة قسم التدقيق الداخلي بمقر المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة شمال الباطنة	صحار	الرابعة	2025/12/23م	2025/12/30م	25

فعلى المقاولين المسجلين لدى مجلس المناقصات والراغبين في الاشتراك في المناقصات المذكورة أعلاه، الحصول على مستندات المناقصة إلكترونياً من موقع مجلس المناقصات (https://etendering.tenderboard.gov.om) مقابل دفع المبلغ المذكور نظير كل مناقصة، علماً بأن آخر موعد لقبول العطاءات كما هو موضح بالجدول أعلاه قبل الساعة العاشرة صباحا ولن ينظر لأي عطاء غير مستوف الشروط، علمًا بأن المديرية غير ملزمة بقبول أقل العطاءات أو أي عطاء آخر.

والله ولي التوفيق،،،

بمشاركة 2000 شخص من الجمعيات الأهلية ومراكز التأهيل

«كرنفال قرية السعادة» يرسم البهجة على وجوه ذوي الإعاقة

مسقط- الرؤية

رعى معالي الدكتور خميس بن سيف بن حمود الجابري، رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، انطلاق فعاليات «كرنفال قرية السعادة» للاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي نظمته صاحبة السمو السيدة حجيجة بنت جيفر آل سعيد، وإدارة نادي الطيران المدني.

ويأتي تنظيم كرنفال «قرية السعادة» تجسيدًا عمليًا لمستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في محورها المتعلق بالإنسان والمجتمع، والتي تؤكد على بناء مجتمع شامل، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويُعد الكرنفال منصة ترفيهية، تعليمية وتوعوية، تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإبراز قدراتهم ومواهبهم، من خلال تقديم باقة متكاملة من الأنشطة التفاعلية المجانية، كما يسهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الترفيه، ويعزز التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة عبر إتاحة الفرصة لأصحاب المشاريع منهم لعرض منتجاتهم وبيعها، بما يدعم استقلاليتهم الاقتصادية.

وشهد الكرنفال مشاركة ما يقارب ٢٠٠٠ طفل من ذوي الإعاقة يمثلون مختلف الجمعيات الأهلية والمراكز الحكومية والخاصة، إلى جانب مشاركة أطفال من الجاليات المقيمة في السلطنة، من بينها المدرسة الهندية والمدرسة الباكستانية وغيرها، في صورة تعكس قيم التعايش والتنوع والشمول التي تؤكد عليها الرؤية.

واستمتع المشاركون بأكثر من ٣٠ فعالية متنوعة أقيمت على مدار يومين، شملت أنشطة تعليمية كمختبر العلوم، ألعاب الطاولة، والفنون والحِرف والفخار، إلى جانب فعاليات ترفيهية مثل ركوب السيارات الكلاسيكية والدراجات المخصصة للأطفال ذوي الإعاقة، والعروض السحرية التي قدمها معين البستكي متخصص ألعاب خفة وخدع بصرية من دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ركوب الخيل، منطقة ملاطفة الطيور، عروض الكلاب، الرسم على الوجه، وفن الحناء، إلى جانب عروض السيرك والشخصيات الكرتونية، في بيئة تراعي إمكانية الوصول والتصميم الشامل.

وخُصصت أقسام للمؤسسات الصغيرة العمانية الرائدة في مجال ترفيه الأطفال، التي قدمت خدماتها مجانًا لجميع الحضور، إلى جانب أكشاك الأطعمة والمشروبات التي وُزعت مجانًا على المشاركين، دعمًا لمبدأ الرفاه الاجتماعي.

وبدأ حفل الافتتاح برقصة تراثية قدمها الأطفال المنتسبون إلى مركز همس الأثير للتأهيل، أعقبها انطلاق فعاليات المسرح بتقديم المذيع محمد موسى البلوشي، أحد الأشخاص من ذوي الإعاقة.

وألقت صاحبة السمو السيدة حجيجة بنت جيفر آل سعيد، كلمة هنأت فيها الأشخاص ذوي الإعاقة بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، معربة عن شكرها وتقديرها للشركاء الاستراتيجيين والرعاة على دعمهم المادي والمعنوي، الذي أسهم في إقامة الكرنفال وتقديم جميع فعالياته مجانًا للأطفال وعائلاتهم.

وأكدت سموها أن تنظيم «كرنفال قرية السعادة» بشكل سنوي يأتي بالشراكة مع الجهات الحكومية والخاصة، مشيرة إلى أن الكرنفال يمثل منصة تعليمية وتوعوية وتمكينية، تسهم في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك التي يمتلكها أشخاص من ذوي الإعاقة.

وشهد الحفل مشاركة سعادة الدكتور جان جابور، ممثل منظمة الصحة العالمية في سلطنة عُمان، الذي أشار في كلمته إلى أن الكرنفال يتماشى مع شعار اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة هذا العام وهو: «بناء مجتمعات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعزيز التقدّم الاجتماعي».

وأضاف أن سلطنة عمان حققت العديد من الإنجازات في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السياسات الوطنية التي تعزز التعليم والتدريب والتوظيف، إضافة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية لهذه الفئة.

السفير الصيني يشارك في فعالية للتبادل الثقافي بمسقط

مسقط- الرؤية

شارك سعادة ليو جيان سفير جمهورية الصين الشعبية المُعيّن لدى سلطنة عُمان، في فعالية ثقافية بعنوان: «الصين المذهلة»، والتي نظمتها شركة دونغ فانغ للتنقيب الجيوفيزيائي، بالتعاون مع القناة الصينية العربية، وبحضور ١٥٠ شخصا من بينهم تيان جيان هوي مدير مشروع شركة دونغ فانغ للتنقيب الجيوفيزيائي BGP في عمان، وقه جيا نائبة المدير العام للقناة الصينية العربية، وممثلين عن ٤ مدارس في عمان يطبق فيها تدريس مادة اللغة الصينية، بالإضافة إلى ممثلين من الجالية الصينية والشركات الصينية.

وفي كلمته، قال سعادة السفير: «إنَّ الصين واحدة من الدول الأربعة لمهد الحضارة الإنسانية، وثقافتها عريقة وثرية وتتميز بالاستمرارية والابتكار والشمولية، والقيم الثقافية الصينية تقدر الأسرة والسلام والآداب والتقاليد، وتتناغم تماماً مع القيم الأخلاقية العمانية، والروح المشتركة هي الرابط الذي يجمع الشعبين في صداقة دامت آلاف السنين».

كما أعرب عن سعادته بتدريس اللغة الصينية في عدد من المدارس العمانية، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تسهم في تعزيز الروابط بين البلدين، كما أنها تفتح آفاقاً واسعة من الفرص أمام الطلاب، متطلعا لتطبيق تدريس اللغة الصينية في مختلف المدارس والجامعات بسلطنة عمان.

وتابع قائلا: «هناك تزايد في أعداد الأصدقاء العمانيين الذين يزورون الصين، ليشهدوا عن كثب الصين الغنية بالتاريخ والثقافة، والنابضة بالحياة، والتحديث الصيني النمط ليس مجرد مفهوم، بل مسار تنموي متجذر من تقاليدها الثقافية، ويسعى إلى تحقيق تنمية متناسقة للرفاه المادي والمعنوي، وتعايش متناغم بين الإنسان والطبيعة، ويخدم في تحقيق أفضل حياة الشعب، ونحن على استعداد دائم لتقديم خبراتنا التنموية للعالم، بما فيها سلطنة عُمان الصديقة، ونعمل معًا على بناء مستقبل سلمي ومزدهر».

وخلال الفعالية، قدّمت جمعيات الجالية الصينية في الإمارات وسلطنة عُمان عروضا فنية تقليدية صينية، شملت فنون الدفاع عن النفس، والرقص، وفن تبديل الوجوه، وعزف الإرهو (آلة الكمان الصينية)، والهولوسي (آلة الفلّوت الصينية)، مما أضفى على الأجواء حماسًا ووداً بين الحضور.

انتهاء أعمال تطوير سوق طوي الحارة في الرستاق

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

أنهت محافظة جنوب الباطنة أعمال تطوير مشروع سوق طوي الحارة بولاية الرستاق، وذلك بعد استكمال تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، وذلك في إطار إبراز الجهود المتواصلة لتطوير الأسواق التقليدية وتعزيز دورها الاقتصادي والخدمي، بما يُسهم في تنظيم النشاط التجاري ودعم المزارعين والباعة، وتحقيق مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠» وفق محور الاقتصاد والتنمية وأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.

وتضمنت المرحلة الأولى من المشروع إنشاء منطقة مخصصة كسوق للمناداة لبيع المواشي وغيرها من الأنشطة المرتبطة، على مساحة تقدر بـ ١١٣٤ مترًا مربعًا، إلى جانب إضافة ١٠ أكشاك ذات مواصفات عالية للباعة، بما يُسهم في تحسين بيئة العمل وتنظيم حركة البيع والشراء داخل السوق، كما جرى تنفيذ مظلات وأكشاك حديثة تسهيلاً للباعة وتنظيمًا لمواقعهم، حيث يُعد السوق من الأسواق الحديثة والمتخصصة في بيع المواشي، ويقع بجانب سوق الرستاق القديم المعروف بـ«سوق بو ثمانية».

أما المرحلة الثانية من المشروع فقد ركزت على تطوير البنية التحتية والخدمات المُصاحبة للسوق، حيث جرى توسعة المداخل والمخارج لتسهيل حركة الباعة والزوار والحد من الازدحام، وإنشاء مواقف حديثة للسيارات لتنظيم حركة المركبات، وشملت الأعمال تبليط المسارات والمدرجات باستخدام الأحجار المتشابكة، وتجهيز مرافق خدمية حديثة تضمنت دورات مياه، وأنظمة إنارة للممرات والمواقف، إضافة إلى إنشاء أحواض نباتية ومسطحات خضراء أسهمت في تحسين البيئة العامة والمظهر الحضري للموقع. ويُعد سوق طوي الحارة من الأسواق الزراعية والتجارية المهمة في ولاية الرستاق، حيث يستقطب الباعة والمزارعين والمتسوقين من داخل الولاية والولايات المجاورة، ويخدم بيع وشراء المنتجات الزراعية الموسمية والمواشي والأنشطة التجارية المرتبطة بالقطاع الزراعي.

ومن المتوقع أن يُسهم هذا المشروع في تنشيط الحركة التجارية، وتحسين تجربة الزوار والباعة، وتعزيز دور السوق كمركز اقتصادي حيوي، خاصة خلال مواسم البيع والأعياد، بما يحقق الأهداف المرجوة من المشروع.

«جامعة التقنية» تستعرض تحولات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم

مسقط- الرؤية

شاركت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية ممثلة بكرسي الإيسسيكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، في الملتقى التربوي الرابع بعنوان «التطوير المهني وإثراء المعرفة»، والذي نظمته مدرسة السعيدية تحت رعاية سعادة الأستاذ الدكتور عبدالله بن خميس أمبوسعيدي، وكيل وزير التربية والتعليم للتعليم.

وقدّم الدكتور مصعب الراوي، مدير كرسي الإيسسيكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، الجلسة الرئيسة للملتقى تحت عنوان «الفصل الدراسي الرقمي: بناء الثقة الأخلاقية في عصر الذكاء الاصطناعي»، والتي تناول فيها التحولات المتسارعة في توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، مشيرًا إلى أن التقارير العالمية تؤكد أن هناك ممارسة حديثة ينتهجها المعلمون اليوم وذلك بدمج أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التصحيح، وتقديم التغذية الراجعة، والإرشاد، وتحليل البيانات التعليمية. وأوضح أنَّ هذه التقنيات على الرغم من فوائدها الكبيرة في تحسين مخرجات التعلم، إلا أنها تفرض تحديات أخلاقية تتعلق بالتحيز، والخصوصية، والشفافية، والمراقبة، وأن مستقبل التعليم لا يعتمد فقط على تبنّي التكنولوجيا، بل على تطبيق الحوكمة الأخلاقية وضمان الإشراف البشري في القرارات التعليمية الحساسة، خصوصًا ما يتعلق بتقييم الطلبة والانضباط المدرسي وإدارة البيانات. كما استعرض الراوي أبرز التوجهات والسياسات الدولية التي تصنّف أنظمة الذكاء الاصطناعي التعليمية بوصفها تقنيات عالية الخطورة، داعيًا المؤسسات التعليمية إلى اتخاذ خطوات استباقية، تشمل، إنشاء لجان لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، واعتماد سياسات واضحة للاستخدام المسؤول، ورفع مستوى الوعي والثقافة الرقمية لدى المعلّمين، وتعزيز الشفافية مع الطلبة وأولياء الأمور.

إبراز مهارات طلبة جامعة ظفار ضمن «معرض التدريب الميداني»

صلالة- الرؤية

نظّمت كلية الآداب والعلوم التطبيقية بجامعة ظفار فعالية «المعرض الرابع للتدريب الميداني»، في قاعة المؤتمرات بالكلية، بمشاركة طلبة أقسام التربية، والعلوم الاجتماعية، واللغة الإنجليزية وآدابها.

ويهدف المعرض إلى إبراز مخرجات برامج التربية العملية والتدريب الميداني، حيث استعرض الطلبة خلاله تجاربهم الميدانية والمهارات العملية التي اكتسبوها خلال الفصل الدراسي الحالي، بما يعكس مستوى التكامل بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في البرامج الدراسية بالكلية.

وتضمّن المعرض تكريم عدد من الجهات الداعمة داخل الجامعة، ممثلة في الأقسام الإدارية وقسم السكن الطلابي، تقديرًا لجهودهم في دعم وتنفيذ برامج التدريب الميداني. كما شمل التكريم عددًا من الجهات الشريكة خارج الجامعة التي أسهمت في استقبال الطلبة وتدريبهم، من بينها المديرية العامة للتربية والتعليم، والمديرية العامة للتنمية الاجتماعية، ومركز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والمحكمة الابتدائية بصلالة، إلى جانب عدد من المؤسسات المجتمعية الأخرى.

ويأتي تنظيم هذا المعرض في إطار حرص جامعة ظفار على تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع، وتطوير مهارات الطلبة العملية، وإعدادهم لسوق العمل بما ينسجم مع رؤية الجامعة ورسالتها الأكاديمية والمجتمعية.

غدا.. انطلاق أعمال الجلسة الحوارية الشبابية بالداخلية

نزوى- ناصر العبري

تنطلق، غدا الإثنين، أعمال النسخة الرابعة من الجلسة الحوارية الشبابية بمحافظة الداخلية، التي تنظمها المحافظة بالتعاون مع المديرية العامة للثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة الداخلية، وتستمر ليومين، بمشاركة من الشباب والمهتمين والمختصين في قطاعات الثروة الزراعية والحيوانية وموارد المياه، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي وترسيخ مفاهيم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وتأتي الجلسة ضمن توجه محافظة الداخلية إلى إتاحة منصات حوارية تشاركية تُعنى بإشراك الشباب في مناقشة القضايا ذات الأولوية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية، واستعراض المُعطيات القائمة والفرص التحسينية التي يمكن البناء عليها لتطوير الأداء، ورفع كفاءة الاستفادة من الموارد المتاحة، بما يدعم مسارات التنمية المستدامة.

وتهدف الجلسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاعات الزراعية والمائية بالمحافظة، ومناقشة الاعتبارات الفنية والتنظيمية المرتبطة بتطويرها، إلى جانب استعراض التجارب المحلية والممارسات الجيدة، وبحث متطلبات المرحلة المقبلة، كتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتوسيع نطاق تطبيق التقنيات الحديثة، وتحسين الإنتاجية، ورفع القيمة المضافة، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية.

وتتضمن الجلسة الحوارية عددا من المحاور المتخصصة، حيث يناقش اليوم الأول قطاعي الثروة الزراعية والحيوانية، من خلال أوراق عمل وجلسات نقاشية تتناول فرص التطوير، وتحسين كفاءة العمليات، ودعم المبادرات الاستثمارية المسؤولة. فيما يُعنى اليوم الثاني بمناقشة قطاع موارد المياه، مع التركيز على كفاءة الاستخدام، واستعراض الحلول المبتكرة، وتبادل الرؤى حول أفضل الممارسات التي تسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد.

وتسعى الجلسة إلى تعزيز التكامل المؤسسي والشراكة المجتمعية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وتشجيع الشباب على الإسهام بأفكارهم ومقترحاتهم، والمشاركة في بلورة مبادرات عملية تتسم بالواقعية وقابلية التطبيق، وتسهم في تحسين الأداء العام لهذه القطاعات وتعزيز استدامتها.

مختصون لـ«الرؤية»: نظام السداد الجزئي للشيكات يعزز الاستقرار المالي ويحسّن أوضاع السيولة في الأسواق

الرؤية- سارة العبرية

يؤكد عدد من المختصين أن نظام السداد الجزئي للشيكات الذي أقره البنك المركزي العُماني يُشكّل مسارًا مُهمًا نحو تعزيز الاستقرار المالي وتحسين السيولة في السوق، لافتين إلى أن النظام يوازن بين حماية حقوق المستفيدين وتقليل النزاعات القانونية؛ حيث يتيح استلام جزء من قيمة الشيك حتى عند عدم كفاية الرصيد، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بالمبلغ المتبقي قانونيًا.

وقالوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- إن تطبيق هذا النظام سوف ينعكس بشكل إيجابي على تعزيز الثقة في الشيكات كوسيلة دفع في المعاملات التجارية. ويقول المحامي محمد بن سالم الوهيبي، إن هذا التوجه التنظيمي يُعد خطوة موفقة تعكس حرص الحكومة والبنك المركزي على تطوير المنظومة المصرفية وتعزيز كفاءة أدوات الوفاء، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق وتقليل المنازعات، ويسهم في دعم الاستقرار المالي وتحسين التدفقات النقدية، ويؤكد النهج الحكيم في مواكبة أفضل الممارسات المصرفية والقانونية.

ويوضح الوهيبي أن قبول المستفيد للسداد الجزئي لقيمة الشيك يترتب عليه التزامًا قانونيًا يتمثل في اعتبار المبلغ المقبوض جزءًا من قيمة الشيك، مع احتفاظه بحقه كاملًا في المطالبة بباقي المبلغ غير المسدد، وذلك وفقًا لما تقضي به أحكام قانون التجارة، دون أن يُعد ذلك إبراءً لذمة الساحب إلا في حدود المبلغ الذي تم سداده فعليًا، مضيفا أن التعليمات التنظيمية الصادرة مؤخرًا عن البنك المركزي العُماني بشأن نظام السداد الجزئي للشيكات لا تمنح المستفيد الحق في رفض السداد الجزئي، باعتبار أن الشيك في أصله أداة وفاء واجبة الدفع، وأن السداد الجزئي يحقق الغاية الجوهرية للشيك بوصفه وسيلة للوفاء.

محمد بن سالم الوهيبي

محمد بن حمد الهاشمي

الآثار القانونية

ويقول الوهيبي إن هناك مهلة زمنية نصّ عليها القانون يجوز خلالها إعادة تقديم الشيك، وهي المدة المنصوص عليها في المادة (٥٤٥) من قانون التجارة، وتبلغ ٦ أشهر من تاريخ استحقاق الشيك، كما يجب قيد الشكوى الجزائية خلال مدة ٣ أشهر من تاريخ رجوع الشيك، وذلك عملًا بحكم المادة (٥) من قانون الإجراءات الجزائية.

ويؤكد الوهيبي أن سداد قيمة الشيك جزئيًا لا يؤدي إلى انقضاء المسؤولية الجنائية المترتبة على الساحب؛ إذ يظل للمستفيد الحق في قيد شكوى جزائية استنادًا إلى المادة (٣٦٥/أ) من قانون الجزاء، باعتبار أن جريمة الصك المرتد تقوم سواء في حالة انعدام الرصيد أو عدم كفايته لتغطية كامل قيمة الشيك، وفي حال نظر الدعوى أمام المحكمة، يقتصر القضاء للمستفيد على المبلغ غير المسدد فقط، تطبيقًا لنص المادة (٥٦٦) من قانون التجارة.

وحول المخاطر القانونية عند تكرار حالات السداد الجزئي، حذّر الوهيبي من أن تكرار حالات السداد الجزئي يفتح المجال أمام قيد شكاوى جزائية عن جرائم الصك المرتد، وما يترتب عليها من عقوبات قانونية، فإذا كان الشيك شخصيًا، تُطبق العقوبات المقررة التي تشمل السجن كعقوبة وجوبية، بالإضافة إلى الغرامة، أما إذا كان الشيك صادرًا عن شركة، فتُفرض الغرامة على الشخص الاعتباري، بالعقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة (٥٧) من قانون الجزاء، والتي تشمل حل الشركة، أو نشر الحكم في الجريدة، أو إغلاق المحل، أو إلغاء الترخيص، أو الحرمان من مزاولة المهنة، كما أنه في حال تكرار الجريمة، يكون للمحكمة توقيع العقوبة الأصلية المنصوص عليها في المادة (٣٥٦) من قانون الجزاء، إلى جانب أي عقوبة تكميلية تراها مناسبة.

الدوافع الأساسية

من جهته، يرى محمد بن حمد الهاشمي مساعد مدير عام الالتزام والحوكمة في بنك نزوى، أن هذا الإجراء يُعزز الاستقرار المالي ويحسن من وضع السيولة في السوق، لأن النظام يسمح للبنوك بسداد جزء من قيمة الشيك إذا كان رصيد الحساب أقل من قيمة الشيك، مما يقلل من عدد الشيكات المرتجعة ويقلل من آثار عدم الحصول على المبالغ المستحقة وبه يعزز الثقة في استخدام الشيكات كوسيلة دفع، مؤكدا أن هذا الأمر يتطلب تطبيق ضوابط كافية لضمان عدم استغلال النظام وتعزيز الانضباط المالي. ويوضح أن الدوافع الأساسية لهذا الأمر هو لتقليل عدد الشيكات المرتجعة والتي تؤدي إلى نزاعات قانونية وخلل في الوفاء المالي للمستحقين، والتوجه بهذا النظام لجعل الشيكات وسيلة دفع أكثر موثوقية، حتى يعزز استخدامها في المعاملات التجارية، لافتا إلى أن نظام السداد الجزئي يلعب دورا في تخفيف الضغط على النظام القضائي والقانوني من خلال تقليل القضايا المتعلقة بالشيكات.

ويلفت إلى أنّه من المتوقع أن يساعد هذا الأمر في تحسين إدارة السيولة للأفراد والمؤسسات من خلال توفير جزء من المبلغ، كما أنه يقلل من الخسائر المالية للأفراد والمؤسسات المستفيدة من الشيكات، وقد يشجع الأفراد والمؤسسات على إدارة رصيدهم بشكل أفضل لتجنب السداد الجزئي كون المستفيد سيحصل على ما يتوفر من نقد في حساب المصدر للشيك، كما يسهم في استمرار حركة الأموال ويعزز الثقة في الشيكات كوسيلة الدفع، مما يدعم تداول الأموال بشكل أكبر.

ويُشدد الهاشمي على ضرورة قيام الجهات المعنية في القطاعين بنشر توعية مستخدمي الشيكات حول كيفية استخدام النظام بشكل صحيح، مضيفا: «نقوم بالتعامل مع تنفيذ إجراءات الشيكات المرتجعة في المؤسسات المالية، وشهدنا على حالات تواجه بعض الأفراد والمؤسسات مشاكل مع الشيكات المرتجعة، مما يؤكد أهمية هذا النظام في تقليل هذه المشاكل؛ فالشيكات المرتجعة قد تؤدي إلى خسائر مالية وتوترات قانونية، كما أرى أن المستفيد هو المتضرر الأول من عدم حصوله على حقه المالي ولو كان جزء منه لتلبية احتياجاته؛ لذلك نظام السداد الجزئي حلاً مفيداً».

ويتوقع الهاشمي أن يشجع «السداد الجزئي» على استخدام الشيكات بثقة أكبر، ويزيد من استخدامها في المعاملات التجارية، وسوف يقوم الأفراد والشخصيات الاعتبارية بإدارة الرصيد البنكي بشكل أفضل لتجنب السداد الجزئي، مما يعزز الانضباط المالي، مضيفاً سيكون هناك تقليل في الاعتماد على وسائل الدفع الأخرى التي قد تكون أقل أماناً أو أكثر تكلفة.

الوهيبي: سداد قيمة الشيك جزئيًا لا يُسقط المسؤولية الجنائية

الهاشمي: النظام يُشجّع على تعزيز الثقة في الشيكات كوسيلة دفع بالمعاملات التجارية

بين «العُمانية للنطاق العريض» و«بوارق نزوى»

اتفاقية تعاون لتوفير خدمات الألياف البصرية في سوق العقر

مسقط- الرؤية

وقّعت الشركة العُمانية للنطاق العريض اتفاقية تعاون مع شركة بوارق نزوى للاستثمار؛ بهدف تنفيذ برنامج مشترك لتوفير خدمات الألياف البصرية في منطقة سوق العقر بولاية نزوى، إلى جانب دراسة أوجه التعاون في مجالات الحلول الذكية، وذلك في إطار تعزيز البنية الأساسية الرقمية ودعم مستهدفات التحول الرقمي في سلطنة عُمان. وجرى توقيع الاتفاقية خلال برنامج رسمي أُقيم بسور حارة العقر في ولاية نزوى، برعاية الشيخ سعود بن سيف المعولي نائب والي نزوى، وأعضاء مجلس إدارة شركة بوارق نزوى، والإدارة التنفيذية للشركة العُمانية للنطاق العريض، إلى جانب أعضاء اللجنة الرئيسية المكوّنة من شباب ولاية نزوى ووكلاء الأفلاج، وعدد من الإعلاميين.

وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة كونها تستهدف منطقة سوق العقر، التي تُعد من المناطق الحيوية ذات الكثافة التجارية والسياحية، حيث سيسهم إيصال خدمات الألياف البصرية في رفع جودة خدمات الاتصالات والإنترنت، ودعم الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز جاهزية المنطقة لاستقطاب الاستثمارات، كما تشمل الاتفاقية إجراء دراسات فنية لتطبيق الحلول الذكية، بما يضمن كفاءة التغطية وجودة الاتصال داخل المنشآت، وتهيئة بيئة رقمية متكاملة تلبي متطلبات المستقبل. وقال المهندس ناصر بن مبارك الهنائي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية والاستراتيجية بالشركة العُمانية للنطاق العريض: "تعكس هذه الاتفاقية التزام الشركة بتوسيع شبكة الألياف البصرية في المواقع ذات الأهمية الاقتصادية، حيث نعمل على توفير بنية أساسية رقمية متطورة في منطقة سوق العقر، إلى جانب دراسة الحلول الذكية، بما يسهم في تحسين تجربة المستخدم ودعم مسيرة التحول الرقمي في مختلف ولايات سلطنة عُمان".

من جانبه، أكد سالم بن عبدالله بن أحمد العبادي رئيس مجلس إدارة شركة بوارق نزوى، أن التعاون مع الشركة العُمانية للنطاق العريض يأتي انسجامًا مع رؤية الشركة في دعم المشاريع التنموية، موضحًا: "نحرص من خلال هذه الاتفاقية إلى الإسهام في تطوير منطقة سوق العقر، وتعزيز مقوماتها الاقتصادية والتجارية، عبر توفير بنية اتصالات حديثة، ودراسة تطبيق الحلول الذكية التي تسهم في تحسين جودة الخدمات، وخلق بيئة متكاملة تدعم التنمية المستدامة في ولاية نزوى".

من قِبل مؤسّسة MEED

تتويج بنك مسقط بجائزة «أفضل مؤسسة في مجال الأعمال المصرفيّة الخاصّة»

مسقط- الرؤية

تُوّج بنك مسقط، المؤسّسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان، بجائزة أفضل بنك في مجال الأعمال المصرفية الخاصة وذلك خلال حفل توزيع جوائز التميّز في مجال إدارة الثروات والأعمال المصرفيّة الخاصّة الذي نظّمته مؤسّسة (MEED) الإقليميّة، علما بأن الجائزة تُسلط الضوء على معايير المهنية التي حققها البنك بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية.

تسلم الجائزة بالنيابة عن البنك سالم بن سعيد الشنفري، الممثل الرئيسي للمكتب التمثيلي لبنك مسقط في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور عدد من الشخصيات المرموقة على مستوى الشرق الأوسط والعالم. وجاء اختيار بنك مسقط بعد عملية اختيار تضمنت تقييمات مدروسة ونقاشات مع المختصّين في هذا المجال، إذ يأتي تتويج البنك تقديرًا لأدواره المتميّزة في تعزيز تجربة الزبائن من فئة الأعمال المصرفيّة الخاصّة من خلال توفير أفضل الحلول والمنتجات المصرفيّة ترجمةً لرؤيته «نعمل لخدمتكم بشكل أفضل كلّ يوم». وأعرب عبدالناصر الرئيسي، مدير عام الأعمال المصرفية للأفراد ببنك مسقط، عن فخره بتتويج البنك بجائزة أفضل بنك في سلطنة عمان من مؤسسةMEED المرموقة، مشيرا إلى أن هذا التتويج يعكس المكانة الريادية التي يحظى بها البنك في مجال تقديم مختلف التسهيلات والخدمات المصرفية المميزة لزبائنه حيث يقدّم البنك شريحة واسعة من الحلول والتسهيلات المصرفيّة التي تلبّي الاحتياجات المختلفة لهذه الفئة المهمّة من الزبائن بما في ذلك حلول مصرفيّة خاصّة بإدارة الثروات بمساعدة مدراء علاقات متخصّصين في هذا المجال. ويمتلك بنك مسقط مكاتب مخصّصة لزبائن الأعمال المصرفيّة الخاصّة حيث يوجد مكتب في المقر الرئيسي للبنك بمرتفعات المطار، ومكتب آخر في فرع مدينة السلطان قابوس، ومكتب في فرع شارع ١٨ نوفمبر في العذيبة، ومكتب في فرع بنك مسقط بولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة، حيث أن هذه المكاتب جُهّزت بأحدث التقنيات لتوفير تجربة مصرفية استثنائية ضمن مساحة مميزة وتصميم يتوافق مع المعايير المعتمدة في القطاع المصرفي محليّا ودوليّا، إضافة إلى تميز هذه المكاتب بمقوّمات الراحة التي تتيح للزبائن فرصة إنجاز المعاملات المختلفة بسلاسة مع وجود مدراء علاقات مخصّصين لتقديم الدعم اللازم للزبائن ومساعدتهم في إتمام هذه المعاملات.

ويواصل البنك التزامه بتعزيز شبكة فروعه في مختلف محافظات السلطنة بما في ذلك مكاتب الأعمال المصرفية الخاصة أو فروع البنك المنتشرة في كافة المحافظات لتقريب هذه الخدمات والتسهيلات المصرفيّة إلى أكبر شريحة ممكنة من الزبائن وبالتالي تلبية احتياجاتهم المختلفة.

وتوفر دائرة الأعمال المصرفية الخاصة ببنك مسقط شريحة واسعة من الخدمات المصرفيّة وحلولا متنوّعة في مجال إدارة الثروات مثل فرص الاستثمار في صناديق الاستثمار المشترك، وصناديق الاستثمار في أصول الدخل الثابت والأسهم، وحلول استثماريّة بديلة، والحلول الاستثماريّة المُهيكلة والصناديق الائتمانيّة الخاصّة.

ويوفّر البنك أيضًا خدمات في مجال إدارة محافظ الاستثمار في شريحة كبيرة من فئات الأصول العالميّة. ويقدّم بنك مسقط، ممثّلا في فريق إدارة الثروات، هذه الخدمات والحلول للزبائن البنك من هذه الفئة؛ علمًا بأن هذه الخدمات والحلول صمّمت من قبل فريق إدارة الأصول المختصّ لدى البنك وبالتعاون مع شركاء البنك من مؤسّسات عالميّة موثوقة. وفي إطار مبادرة البنك في تعزيز التجربة المصرفيّة لزبائن الأعمال المصرفيّة الخاصّة، يقوم الموظّفون المختصّون دوريّا بإرسال تقارير للزبائن تتضمن معلومات عن فرص الاستثمار عبر فئات أصول مختلفة في الأسواق العالميّة، وينظّم البنك أيضا ملتقيات وفعاليّات تسلّط الضوء على مسائل مهمّة خاصّة بقطاع الاستثمار وتمثّل هذه الملتقيات منصّة تتيح لزبائن البنك فرصة الالتقاء بالخبراء في هذا المجال والتعرّف على آفاق الأسواق الاقتصاديّة المحلّيّة والعالميّة.

وتشمل الأعمال المصرفية الخاصة للبنك الحسابات التقليدية، والودائع، وتحويل العملات، والتحويلات المحلية والدولية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمراقبة المنتظمة للأصول الاستثماريّة، وحزمة واسعة من الحلول المصرفيّة حول إدارة الثروات. ومن المزايا المصرفيّة التي يقدّمها بنك مسقط لزبائنه من الأعمال المصرفيّة الخاصّة توفير معدّلات عروض تنافسيّة على الودائع، ومنتجات التمويل، ومعاملات تحويل الأموال، فضلا عن الامتيازات الحصريّة والعروض على مختلف الجوانب المعيشيّة التي يحصل عليها الزبائن أثناء استخدام بطاقة الخصم فيزا بلاتينيوم الخاصة وبطاقة فيزا إنفينيت المصرفية الخاصة من بنك مسقط. هذا وتقدّم بطاقة فيزا إنفينيت المصرفية الخاصة من بنك مسقط للزبائن شريحة واسعة من التسهيلات والعروض المصرفيّة كالحصول على استرداد نقدي بنسبة ١٪ على جميع المعاملات، ومزايا حصريّة عند الحصول على عضوية في " Hilton Honors Gold "، وخدمة الدخول الحصري إلى أكثر من ١٠٠٠ صالة مطار حول العالم، وخدمة الحصول على سائق مجانًا وذلك من وإلى مطار مسقط الدولي ومطار صلالة الدولي وتأمين سفر متعدد الرحلات، ومزايا إضافية في أكثر من ٩٠٠ فندق فخم حول العالم.

وإشادة بدوره الريادي في القطاع المصرفي بالسلطنة، توّج بنك مسقط خلال الفترة الماضية بمجموعة من الجوائز المرموقة محليّا وإقليميّا وعالميّا منها - على سبيل المثال وليس الحصر - جائزة أفضل بنك في مجال الأعمال المصرفيّة الخاصّة بالسلطنة من The Banker و EMEA Finance وEuromoney، بالإضافة إلى تصنيفه ضمن قائمة فوربس لأقوى ٣٠ شركة على مستوى الشرق الأوسط.

1 صرفيت «خط أحمر» — خالد بن سالم الغساني
2 يموت الجسد.. وتبقى العقول — د. سعيد الكثيري
3 لا قداسة لما هو دنيوي — د.هبة العطار
4 قطاع يسمع ليفهم — ريم الحامدية

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

مستقبل واعد للتبادل التجاري بين عُمان والهند

انتقلت العلاقات العُمانية الهندية إلى مرحلة جديدة ونوعية على مستوى التجارة والاستثمار، وذلك بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، وهي اتفاقية استثنائية ستعزز التبادل التجاري بين البلدين كما أنها ستسهل نفاذ السلع والخدمات وجذب الاستثمارات.

ولقد جاء توقيع هذه الاتفاقية بعد تقييم اقتصادي وقانوني وفني كامل وشامل ودقيق، لضمان تحقيق أعلى مستويات الاستفادة، وبما يحافظ على السوق العُماني من الإغراق التجاري، وبما يحافظ أيضًا على نسب التعمين المنصوص عليها في القوانين واللوائح، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة للمواطنين مع تدفق الاستثمارات، والتأكيد على استمرار تطبيق الأنظمة الوطنية الخاصة بالقوائم السلبية والمهن المحصورة على العُمانيين.

وفي الوقت الذي تُعدُّ فيه السوق الهندية من أكبر الأسواق العالمية، فإنَّ هذه الاتفاقية وتحرير الرسوم الجمركية بين الجانبين سيسهمان في زيادة تنافسية السلع العُمانية في السوق الهندية، وستُفتح أمام الشركات الوطنية سوقًا تتجاوز قيمتها ١٧ تريليون دولار أمريكي، وطبقة استهلاكية ضخمة يزيد عددها على مليار و٤٠٠ مليون نسمة. إنَّ الهند من أبرز الشركاء التجاريين لسلطنة عُمان بحجم تبادل تجاري ٧ مليارات دولار، وهذه الاتفاقية ستُعزز نسبة النفاذ إلى الأسواق الهندية إلى ٧٧,٨٪ إلى جانب معدل متقدم من تحرير التجارة يبلغ ٩٧,٤٪، مع تحرير خاص لعدد من السلع ذات الأهمية الاستراتيجية للصناعات الوطنية.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

أكُنت شيئًا بلا هذا الكرسي؟!

نمير بن سالم آل سعيد

لا قيمة لمنصب يتقلده متكبر سيئ الخلق فهو لا يضيف للمنصب اعتبارًا؛ بل ينتقص من شأنه وشأن الكرسي الذي يجلس عليه ومن أولوه هذا المنصب.

ويمكن النظر إلى هذا المتكبر بأنَّ لديه بعض العقد النفسية الدفينة ويغذي عقده بالتقليل من شأن الآخرين وإهمالهم والكيد لهم أحياناً وعرقلتهم ليشعر بتفوق مكانته الوهمية. ومن المناسب تجنب- قدر الإمكان- التعامل مع مثل هؤلاء وتجاوزهم إلى غيرهم، ولكن ماذا يحدث لو تجنبت هذه النوعية في تعاملك؟! على الأرجح لا يحدث شيء ولا يؤثر ذلك عليك؛ فكل مسؤول تتجنبه، هناك مسؤول آخر يمكن التعامل معه كما إنَّ القانون هو الذي يسري، وليست آراء الفرد؛ فهو مجرد أداة لتطبيق القانون فإذا عرقل أو أخلَّ أحدهم بالقانون أو تمادى بالتصرف، يمكن الشكوى ضده لردعه.

وهكذا فلا يوجد هناك مسؤول مهم بذاته؛ بل هناك أفراد تم تعيينهم لإجراء اللازم حسب الأنظمة والقوانين المتبعة والتوجيهات.

ولكن البعض يثير حوله «البرستيج" معتقدًا بأنَّ هكذا الناس تحترمه أكثر، ويضيف بذلك مهابة على شخصيته وأهمية زائفة. لكن الناس أصبحوا مدركين أنَّ هذا المسؤول مجرد يتلقى التوجيهات والتعليمات ثم يمررها للموظفين للتنفيذ، وهكذا هو دوره في أكثر الأحوال، ولكن تجده معلقًا على باب مكتبه ذاك المسمى الوظيفي الكبير وبالداخل الخواء.

ومع ذلك ثمة من يتضخم ويتنطع بموقعه الوظيفي فلا يبتسم ولا يسلم ولا يدخل في حوارات مع الموظفين، ولا يخالطهم ليستمع إليهم، ولا نعرف ماذا أوصله إلى هذا؟!

ولكن ما نعرفه أنَّ خيركم من بدأ بالسلام، وليس هناك أجمل من البساطة والتواضع والهدوء والتعامل الحسن مع الآخرين فهذا الذي يبقى؛ فالدنيا بسيطة لا تستأهل كل هذا التعنُّت والغرور والنفخة الكاذبة، والدنيا قد تطيح بك في أي لحظة لتؤدي بك إلى عتمة المجهول.

وإذا كنت تعتقد أنك عالي الوظيفة مترفع بمنصب دون الآخرين تنظر إليهم بدونية؛ فالغرور مهلكك، ولتأذن بنهايتك، فقرار يرفعك وقرار ينزلك، وأنت على هذا الكرسي لست إلّا موظفًا في خدمة الناس تتلقى راتبًا شهريًا، ولست موجودًا للتفاخر والتكبر أو تجاهل من يأتي لطلب الخدمة وإغلاق الأبواب دونهم. وإن كنت لا تعلم فتلك مصيبة وإذا كنت تعلم؛ فالمصيبة أعظم!

وهكذا ترى بعض هؤلاء من لديهم منصب يبنون حياتهم وهويتهم وشخصياتهم على هذا المنصب، ويصبح كرسي الوظيفة جزءًا منهم مُلاصِقًا لهم في الدوام وخارج الدوام وفي صوتهم ومشيتهم وحركاتهم ونظراتهم.

أما إذا عُزل أحدهم فتصيبه حالة من الصدمة والانكسار الداخلي تترك فيه صدعًا غائرًا في نفسه لا يندمل وتراه وكأنه تائهٌ! ويشعر أنَّ ما كان معتمدًا عليه من مكانة منصبه للوجاهة الاجتماعية والتفاخر يراها فجأة تبخرت وتلاشت والمجتمع تغير تعامله معه، فيصبح باهتًا مُنطفئًا رهن الإهمال، ويؤلمه السؤال الذي يتردد في ذاته، أكنتَ شيئًا بلا هذا الكرسي؟! لأن هذا المسؤول ربط نفسه بما حاز من منصب، وحين انهار المنصب، شعر بأنَّه فقد الأرضية التي يقف عليها.

والإنسان الذي تعود أن يتكئ على المنصب لا على نفسه، يصبح ضائعًا حين يغيب الكرسي؛ لأنه كان قائمًا على مسند مؤقت لا على قيمة ثابتة في ذاته؛ فينغلق على نفسه ويتفادى المشاركة في المناسبات الاجتماعية العامة، لأنه يرى الإهمال من الآخرين حين يحضر، ويتم تقديم غيره من الحضور عليه، ولا يُلتَفَت إليه كما كان في السابق؛ فيصاب بالإحراج، بينما هو لم يتغير كشخص، لكن وظيفته تغيَّرت. وقد كان في السابق يُزاحم على الصفوف الأمامية للجلوس، ويتخطى الرقاب مرفوع الرأس بعنجهيةٍ، معتقدًا بأنَّ مستوى وظيفته يُتيح له ذلك! وكذلك بعض المنافقين والمجاملين وأصحاب المصالح الموهومين كانوا يعززون ذلك فيه، يهرعون للسلام عليه وتقديمه، أما الآن إذا حضر، يلتفتون إلى الجانب الآخر، ويأتي هو بتردد وينتبذ مكانًا قصيًا في إحدى الزوايا مُتواريًا.

كان يرتكز فيما مضى على الكرسي الذي يشغله ونظرات الآخرين إليه والحضور الوظيفي والاجتماعي، وحين فقد هذه المُحرِّكات شعر بأن حياته فقدت معناها السابق، والبعض منهم يُعجِّل ذلك من رحيله عن الحياة بسبب الحسرة والضغط وهبوط الحالة النفسية بسبب تجريده غير المتوقع من منصبه المعتمد عليه.

وهذا ما يحصل حين يبني الإنسان قيمته الذاتية على منصبه الزائل، فيصبح هشًّا أمام أي تغيير، أمَّا الإنسان الذي يبني قيمته على شخصيته ومهاراته الذاتيه وتواضعه وعلاقاته الطيبة مع الآخرين والمجتمع دون زيف أو أطماع؛ فهذا تجده صامدًا أمام المُتغيِّرات، ثابتًا لا تتلاشى أو تهتز مكانته.

والسؤال الحقيقي ليس ماذا صرت بهذا المنصب؛ بل ماذا بقي منك بعد أن غاب؟! وهل انتهيت بانتهائه وغبت معه ومُحيت، أم أنك باقٍ ثابتٌ، لديك أثر لا ينمحي بين الناس؟!

منظومة الحماية الاجتماعية تحت المجهر!

د. محمد بن عوض المشيخي **

وُقِّعَتْ قبل أيام أهم الاتفاقيات التّجارية بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند؛ وهي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، وهي من أعلى مستويات الاتفاقيات التي تُبرم بين الدول، وكانت التصريحات الحكومية الرسمية قد أوضحت المزايا العديدة لهذه الاتفاقية من زوايا مختلفة؛ كجذب رؤوس أموال عديدة من الهند ومن دول أخرى، وزيادة الصادرات، ومضاعفة التجارة البينية بين البلدين، والتنويع في مصادر الدخل الحكومي، وفتح أسواق وفرص تجارية جديدة، وغيرها الكثير من الإيجابيات المُتوقعة، وقد طمأنت التصريحات الحكومية المجتمع، وأزالت عنهم الهواجس المُبالَغ فيها من حيث سياسات التعمين والإغراق التجاري، ولكن رغم ذلك، ما تزال هناك فئة من أفراد المجتمع لديها قناعات مختلفة ومُصرَّة عليها، وهذا شيء طبيعي، ومثل هذه الفئة موجودة في كل الدول والمجتمعات.

الحكومة ومن خلال فريقها التفاوضي، قامت لأكثر من عامين تقريبًا بإجراءات التفاوض من أجل التوقيع على الاتفاقية، وهذا جُهد جبار واستثنائي يُشكرون عليه، لكن هناك عمل أكبر في انتظار الحكومة والقطاع الخاص في قادم الأيام، والعمل القادم لا بُد أن يكون على قدر أهمية هذه الاتفاقية، وأهم هذه الأدوار مجموعة من "التاءات"، وهي أدوار مُهمة تبدأ بحرف التاء؛ وأبرزها: ترويج وتسويق كل المزايا والفرص التي يمكن أن يستفيد منها القطاع الخاص بلغة سهلة، فلا يمكن لغير القانونين والمكاتب الاستشارية قراءة بنود ونصوص بحجم كتاب معقد، لذلك فإن تلخيصها للفئة المستهدفة أمر في غاية الأهمية، والقيام بخطوات نوعية مثل فتح مكاتب تجارية في الولايات الهندية المستهدفة.

تعظيم الفرص الرحبة، فكما هو متوقع لن تكون للشركات العُمانية والهندية فقط، والذكاء هو كيفية تعظيم الفائدة لتشمل كل المستثمرين من كل أنحاء العالم.

توثيق كل قصص النجاح، ووضعها ضمن سردية تُقال وتُنقَل عند كل لقاء أو اجتماع تجاري أو مؤتمر استثماري.

تكرار الحديث عن المزايا: بكل تأكيد وبدون أدنى شك سوف تكون هناك قصص نجاح من خلال هذه الاتفاقية، ولا بُد من التركيز عليها، والاستفادة من أي دروس لضمان تكرار هذه النجاحات، وتقليل الإخفاقات قدر الإمكان، ومن المنطق في كل تجربة تجد تجارب ناجحة وجزءا منها يفشل، والذكاء يكمن في تكرار الناجح من التجارب والممارسات، وتفادي دون ذلك.

توعية: في كل خطوة تُنفَّذ، تجد لغطًا وضوضاء عند البعض، ولتقليلها لا بُد من تنفيذ برامج تعريفية وتوعوية مستمرة، وإلّا تسبب بعض أفراد المجتمع الذين لا ناقة لهم في هذه الاتفاقية في التأثير السلبي على الفئة المستهدفة والمختصة.

تقييم نجاحات هذه الاتفاقية، والتي لن تتحقق بين ليلة وضحاها؛ لذلك فإنَّ تقييم مكوناتها أمر جوهري، وإيجاد كل الثغرات التي تمكن القطاع الخاص العُماني والهندي للاستفادة القصوى منها.

تفعيل: العبرة ليست في التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، وإنما التحدي يكمن في ما بعد الاتفاقية؛ فهذه الاتفاقية ليس العُمانيون هم الوحيدون الموقعون على مثل هذه الاتفاقية؛ لذلك التحدي الكبير يتمثل في الحصول على جزء من الكعكة الاستثمارية، وما لا يُدرك كله، لا يترك جُله، ويكون ذلك في صورة من الخطوات التنفيذية القليل منها يُصيب والكثير منها يحتاج للمراجعة وإعادة النظر.

وعلى الرغم من النقلة النوعية التي اتخذتها الحكومة الرشيدة خلال السنوات القليلة الماضية في مجال الحماية الاجتماعية وتحقيق الرفاهية للمجتمع العُماني بمختلف شرائحه؛ إذ إن مخصصات صندوق الحماية الاجتماعية تقدر بمئات الملايين من الريالات سنويًا؛ إلّا أن هناك شكاوى تتصدر منصات التواصل الاجتماعي من المجتمع بهدف إنصاف الحلقات الضعيفة من المجتمع الذين وجودا أنفسهم في ظروف صعبة وغير مريحة. وقد يكون السبب في التشريعات التي لم تراعِ أصحاب الدخل المحدود، فيما يعتقد البعض أن منظومة الضمان الاجتماعي المعمول بها سابقًا كانت أرحم بتلك الفئات الفقيرة، خاصة الأسر الكبيرة التي تتكون من بضعة أفراد، قبل تدخُّل حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم- حفظه الله- بتخصيص أكثر من ٧٠ مليون ريال عُماني لدعم الأسر الفقيرة. أما الأشخاص ذوو الإعاقة فما يزالون ينتظرون الحل العاجل، فعلى سبيل المثال المعاق المصاب بشلل نصفي لا يستطيع أن يجمع بين منفعة كبار السن ومنفعة الإعاقة التي تبلغ ١٣٠ ريالًا عُمانيًا والتي تقدر مجتمعة ٢٤٥ ريالًا عُمانيًا؛ حيث إن المادة (١٦٠) في قانون الحماية الاجتماعية، تفيد بأنه يستحق أيهما أكبر من المنفعتين فقط؛ أي يضاف له ١٥ ريالًا لإعاقته!

ولقد تابعنا حالات كثيرة من الورثة الذين كانوا في القوانين السابقة يستحقون الراتب التقاعدي للمُتوفَّى، لكن تم استبعادهم من تلك الحقوق بدعوى أن الراتب التقاعدي ليس ميراثًا، بحيث يتم تصنيف هؤلاء الذين كانوا ضمن رعاية ذلك المتوفى عندما كان على رأس عمله مثل الأم والاخوات بأنهم ليسوا من الدرجة الأولى، وذلك يحرمهم من الراتب التقاعدي وعودة هذه المبالغ- بدلًا منهم- لخزينة الدولة.

وفي الختام.. حان الوقت لمراجعة المواد والنصوص القانونية التي لم تُنصِف البعض من أبناء هذا الوطن، وخاصة أصحاب الدخل المحدود ومستحقي الرواتب التقاعدية لذويهم، بما يضمن تحقيق العدالة، وكما قيل في سابق الازمان «العدل أساس المُلك».

والأهم من ذلك كله النظر بعين الرحمة إلى الباحثين عن عمل الذين طال بهم الانتظار في البحث عن مصدر رزق وذهبت أعمارهم بلا رجعة، بحيث تُخصَّص لهم مُساعدة شهرية تقدر بـ٢٥٠ ريالًا عُمانيًا لحين توفر فرصة عمل لهم.

** **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

ماذا بعد توقيع اتفاقية الشراكة العُمانية الهندية؟

خلفان الطوقي

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

إحدى أكبر المنشآت المتخصصة في تعليب الأسماك بالشرق الأوسط

26 مليون ريال استثمارات وطنية في «سِماك» بطاقة إنتاجية 100 مليون علبة سنويًا

الرؤية- سارة العبرية

أعلن جهاز الاستثمار العُماني عبر الشركة العُمانية لاستثمارات الغذاء القابضة التابعة له، عن تطوير مصنع «سِماك»، وهو مشروع تعليب التونة والسردين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠ مليون علبة سنويًا؛ وبقيمة استثمارية ٢٦ مليون ريال عُماني؛ ليكون بذلك إحدى أكبر المنشآت المتخصصة في تعليب الأسماك في منطقة الشرق الأوسط.

وقال الجهاز إن المصنع تتفوق قدرته التشغيلية على كبرى المصانع في دول مجلس التعاون الخليجي؛ بفضل منشآته الصناعية المتطورة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، إلى جانب إسهامه في توفير ما يقارب ٢٠٠ فرصة عمل؛ ليجسّد توجهًا وطنيًا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البحرية عالية الجودة، ودعم مستهدفات النمو المستدام والتنويع الاقتصادي. ويأتي ذلك انطلاقًا من حرص الجهاز على تطوير القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز القيمة المضافة في قطاع الثروة السمكية.

ويتفرد مصنع «سِماك» بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات، كالتونة، والسردين، بالإضافة إلى مشتقات بحرية مثل مسحوق السمك، وزيت السمك، حيث يعتمد في عملياته على سلسلة توريد متكاملة من شركات الصيد العُمانية، ويضم المصنع مرافق حديثة للمعالجة، وتخزين المنتجات البحرية بالتبريد، وتخزين المنتجات النهائية؛ ما يضمن أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية والجودة الإنتاجية، ويُسهم في تعزيز القيمة المضافة في قطاع الثروة السمكية. كما يُعد المشروع نموذجًا للصناعات المستدامة والصديقة للبيئة، من خلال كفاءة استهلاك الطاقة والمياه، واستغلال المخلفات السمكية في إنتاج مواد ثانوية، ويؤكد هذا التوجه التزام الجهاز بتطبيق أفضل الممارسات البيئية والصناعية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

واستفاد المشروع من موقعه الإستراتيجي في قلب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بالقرب من مناطق الصيد الرئيسية وشبكة موانئ حديثة على بحر العرب؛ ما يمنحه ميزة لوجستية في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ويعزز قدرته التنافسية كمصدر لمنتجات الأغذية البحرية. ويُجسد المشروع الإسهامات الملموسة في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، لاسيما في محاور التنويع الاقتصادي، والاستثمار في القطاعات المستدامة، وتمكين الكفاءات الوطنية من خلال فرص العمل والتدريب في قطاع حيوي يشهد نموًا متسارعًا على المستويين الإقليمي والعالمي.

ويأتي هذا المشروع ضمن محفظة التنمية الوطنية التي تدير استثمارات جهاز الاستثمار العُماني داخل سلطنة عُمان، وتضم أكثر من ١٦٠ شركة قابضة وتابعة تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتركّز المحفظة على تحقيق ثماني أولويات رئيسة تشمل: تحقيق الاستدامة المالية، وتحفيز النمو في قطاعات مختارة، وتعزيز إسهام الشركات في تعزيز القيمة المضافة في قطاع الثروة السمكية، واستقطاب الاستثمارات، وتنفيذ برامج التخارج لتمكين القطاع الخاص، إضافة إلى دعم المحتوى المحلي، وتعزيز التكامل بين الشركات، وتطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية المؤسسية وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يُسهم في تعزيز الدور التنموي والاستثماري للجهاز على الصعيد الوطني.

الثلاثاء.. «لقاء الرؤساء التنفيذيين» يستعرض تحديات الشركات الناشئة التقنية

مسقط- العُمانية

تنظم غرفة تجارة وصناعة عُمان، الثلاثاء، اللقاء الثاني للرؤساء التنفيذيين في الشركات الناشئة العاملة في القطاع التقني وقطاع الاتصالات (تقنيات المستقبل والاقتصاد المعرفي)، تحت رعاية معالي عبد السلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، وذلك في إطار جهود غرفة تجارة وصناعة عُمان المتواصلة لتعزيز الترابط والتواصل بين الرؤساء التنفيذيين وتبادل الخبرات لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه الشركات التقنية، واستعراض الحلول والمبادرات الكفيلة بدعم نموها وتعزيز استدامتها في السوقين المحلي والإقليمي. وأشار المهندس إبراهيم بن عبدالله الحوسني عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، رئيس لجنة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي بالغرفة، إلى أن اللقاء يأتي استكمالا لمخرجات اللقاء الأول الذي شهد تدشين شبكة الرؤساء التنفيذيين لتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الشركات، إلى جانب إطلاق منصة الشركات التقنية التي تسهم في تسهيل الوصول إلى الشركات العُمانية النشطة في هذا القطاع الحيوي، وتعزيز حضورها وفرصها في منظومة الاقتصاد الرقمي. وقال إن اللقاء يركز على مدّ جسور التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقنية والاتصال من جهة، والشركات الكبرى من جهة أخرى، عبر شبكة الرؤساء التنفيذيين، بما يسهم في بناء شراكات نوعية تدعم منظومة التحول الرقمي، وتعزز التكامل بين مختلف أطراف المنظومة التقنية في سلطنة عُمان، وبما يخدم تطلعات القطاع الخاص ويعزز جاهزيته للتوسع والنمو.

وأضاف أن تنظيم اللقاء يأتي في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها غرفة تجارة وصناعة عُمان ممثلة بلجنة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، حيث يعد هذا اللقاء امتدادًا للنجاح الذي حققته النسخة الأولى، والتي أسفرت عن مجموعة من التوصيات المهمة لتحفيز بيئة الأعمال الرقمية.

وسط جهود متواصلة لترسيخ مكانة عُمان كوجهة جاذبة للفعاليات

15 مليون ريال عوائد اقتصادية من قطاع سياحة الحوافز والمؤتمرات

مسقط- العُمانية

حققت سلطنة عُمان إنجازات بارزة في قطاع سياحة الحوافز والمؤتمرات خلال العام ٢٠٢٥؛ حيث بلغ العائد الاقتصادي من سياحة الحوافز والاجتماعات نحو ١٥ مليون ريال عُماني مع زيادة في اجتماعات وحوافز الشركات المستقطبة وتم استقطاب أكثر من ١٠٠ مجموعة.

وتسجل المؤتمرات الإقليمية والدولية المستقطبة لسلطنة عُمان نموًّا متناميًا حيث تم استقطاب ٢٤ مؤتمرًا منذ بداية عام ٢٠٢٥ حتى الآن، مما يعكس الجهود المبذولة لترسيخ مكانة سلطنة عُمان كوجهة جذابة للفعاليات والاجتماعات وسياحة الحوافز.

كما تعكس هذه الإنجازات التزام وزارة التراث والسياحة بتطوير قطاع سياحة الأعمال كجزء من خططها لتعزيز مكانة سلطنة عُمان على خريطة السياحة العالمية وتسهم في تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وقال خالد بن وليد الزدجالي مدير مكتب عُمان للمؤتمرات بوزارة التراث والسياحة، إن الوزارة نجحت في الاستقطاب والتنسيق لعدد من المؤتمرات الدولية والإقليمية الكبرى في عام ٢٠٢٤؛ ومنها المؤتمر الدولي للكلية الطبية الملكية لطب النساء والولادة بمشاركة ٢٣٠٠ شخص وعائد اقتصادي قدره ١,٨٦ مليون ريال عُماني، ومؤتمر مجلس الشرق الأوسط وأفريقيا للعيون محققًا عائدًا اقتصاديًا بلغ ١,٢ مليون ريال عُماني، إضافة إلى استقطاب عدة مجموعات حوافز من أسواق عالمية، كان من أهمها مجموعة من السوق الإيطالي بـ١٦٠٠ سائح لسياحة الحوافز والاجتماعات وبعائد اقتصادي قدره مليونيْ ريال عُماني وكذلك مجموعة بـ١٤٠٠ سائح بعائد اقتصادي بلغ ٤٢٠ ألف ريال عُماني. وأكد أن التأثير الاقتصادي لهذا المنتج السياحي (سياحة الحوافز والمؤتمرات) يعد مضاعفًا بنحو من ٣ إلى ٥ مرات عن المنتجات السياحية الأخرى كون سائح الأعمال يختلف عن السائح العادي حيث يختار خدمات منتقاة ذات عائد أعلى سواء في مستوى الخدمات الإيوائية أو خدمات النقل، بالإضافة إلى الاحتياج للعديد من اللوجستيات كقاعات عقد المؤتمرات وكذلك خدمات الضيافة والفعاليات الخارجية بالإضافة إلى ما يحتاجه القطاع من كوادر في العملية التنظيمية، وبالتالي فإن الشرائح المستفيدة من سائح الأعمال أكثر ليضاف إلى ذلك التنوع في القطاعات المستفيدة بحسب القطاع الذي يختص به المؤتمر سواء كان في القطاع الطبي أو الطاقة وغيرها من القطاعات، بالإضافة إلى تعدد الشرائح المستفيدة من هذا المنتج السياحي وكذلك الترويج الاقتصادي للقطاعات المختلفة خاصة في الجانب المعرفي عبر بناء الكوادر التنظيمية والإدارية وتبادل الخبرات وغيرها.

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

شنونة بنت سعيد بن سالم العيسري

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 5533
الكائنة في ولاية العامرات
بالمربع: م/1
والبالغ مساحتها: 646 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة **مشاريع نور الغدير (ش.م.م)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1034195** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **100,000.000** إلى **10,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة **مشاريع قمر العشيرة (ش.م.م)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1086083** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **100,000.000** إلى **10,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بعبري
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/740)	الدائرة (تنفيذ تجاري)

أسماء الأطراف	الصفة
بنك التنمية العماني	طالب التنفيذ
خالد بن سالم بن خميس البلوشي	منفذ ضده
موزة بنت سالم بن خميس البلوشي	منفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (التاسعة) صباحا من يوم **(الإثنين)** الموافق: **2026/1/5م** للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
محفظ	عبري	208	الصبيخي	750,00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (1980 ر.ع) ألف وتسعمائة وثمانون ريالا عمانيا، فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

المكتب	الهاتف	العنوان
أنوار ويت للتجارة	93233127	ولاية عبري

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **موارد الواحة الذهبية للتجارة توصية** المقيدة لدى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار سجل تجاري رقم **(1216675)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **توصية** إلى شركة **الشخص الواحد** وذلك وفقا لأحكام المادة (21) من قانون الشركات التجارية رقم (2019/18).

وكل من لديه اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة الحداثة الهندسية** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1361305)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مؤسسة بدر المحرمي للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1210144)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١١٥٢
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع عصائر فواكه، أشربة لتحضير المشروبات، مياه شرب مشروبات، مستحضرات لتحضير المياه الغازية، مياه معدنية مشروبات، مياه غازية، شراب الفشاغ مشروب خفيف، مشروبات فاتحة للشهية غيركحولية، كوكتيلات غيركحولية، مشروبات الطاقة.
باســـم : شركة شمس العطاء للاعمار والتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب : ١٣٢ ر.ب : ٢١٩، محافظة مسقط، ولاية السيب، المعبيلة الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٨٦
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات النزل (نزل الضيافة)، خدمات الفنادق (الفنادق والمنتجعات).
باســـم : السطور الذهبية للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ١٩٨٣ ر.ب: ١١٤، محافظة مسقط، ولاية مطرح، روي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٨٠٤
في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير العقارات (تسويق وإدارة وتأجير العقارات)، السمسرة (السمسرة العقارية).
باســـم : حمزة الوهيبي للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١٥ ص.ب: ١٦٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٢٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩١٨٥
في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير العقارات، خدمات وكالات العقارات، تثمين العقارات، التقييم المالي التأمين والأعمال المصرفية والعقارات، إدارة العقارات، مكاتب العقارات والشقق السكنية.
باســـم : أبو بلقيس الرحبي للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١٣٠ ص.ب: ٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٧/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٠٨٢٧
في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات:
إدارة العقارات، مكاتب العقارات والشقق السكنية.
باســـم : ثروة للتطوير العقاري
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٦٦٥ ر.ب: ١٣٢، الخوض، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٨/٢٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٠٩٧
في الفئة ١١ من أجل السلع / الخدمات:
أجهزة وتركيبات التدفئة تحت البلاط (الأجهزة الكهربائية والإلكترونية).
باســـم : التركيز العام للتجارة والمقاولات
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ١٥٠٤ ر.ب: ١٣٠، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٩٩١٥
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
تنظيم وإدارة ورشات العمل، تدريب.
باســـم : درب الخير الماسية للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٢/١١/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤٥٦٦
في الفئة ٤٥ من أجل السلع / الخدمات:
إدارة حقوق النشر والتأليف.
باســـم : راشد أل حواش للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٢/١١

وزارة التراث والسياحة

المؤشرات التراثية والسياحية

المحقق بنهاية
2024
%2.7

%5.3
2040

%3.5
2030

تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

%1.6 2020

%1.6 2021

%2.0 2022

%2.5 2023

%2.7 2024

%2.7 *2025

*وفقا للبيانات الاولية للمركز الوطني للاحصاء والمعلومات للربع الأول لعام 2025م

وزارة التراث والسياحة

%2.7

مساهمة السياحة في الناتج المحلي

2.100

مليار ريال عماني

إجمالي الإنتاج السياحي

1.100

مليار ريال عماني

القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة

2.600

مليار ريال عماني

إجمالي الاستثمارات السياحية
خلال الخطة الخمسية العاشرة

3.900

مليون

الزوار الوافدون

13.600

مليون

الزوار المحليون

1.022

منشأة

عدد الفنادق

35.331

ألف غرفة فندقية

عدد الغرف

989

مليون ريال

إنفاق السياحة الوافدة

834

مليون ريال

إنفاق السياحة المحلية

4.400

مليون

عدد النزلاء

1.07

مليون زائر

عدد زوار موسم الخريف 2025

588

رحلة

رحلة عارضة خلال 2025/2024م

وزارة التراث والسياحة

المعالم التاريخية والأثرية المرممة

23
المعالم التاريخية والأثرية المستثمرة

5
عدد المواقع التراثية والطبيعية في قائمة التراث العالمي

7
عدد المواقع التراثية والطبيعية في القائمة التمهيدية لمواقع التراث العالمي

25
القلاع

55
الحصون

147
الأبراج

7
الاسوار

99
المساجد

31
البيوت التراثية

8
البوابات

عدد المجمعات السياحية المتكاملة

17
محافظة مسقط

4
محافظة جنوب الباطنة

1
محافظة شمال الباطنة

3
محافظة جنوب الشرقية

5
محافظة ظفار

2
محافظة مسندم